IAEA
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

المؤتمـــر العـــام

GC(50)/OR.3
تاريخ الإصدار: آذار/مارس ٢٠١١

توزيع عام
عربي
الأصل: انكليزي

الدورة العادية الخمسون

جلسة عامة

محضر الجلسة الثالثة

المعقودة في مركز أوستريا، فيينا، يوم الثلاثاء ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/١٠ صباحاً

الرئيس: السيد نيوفنهايز (بلجيكا)

المحتويات

بنـد جـدول الأعمال[1]		الفقـرات
٨	المناقشة العامة والتقرير السنوي لعام ٢٠٠٥ *(تابع)*	١_١٤١
	كلمات مندوبي:	
	فرنسا	١_١١
	صربيا	١٢_٢١
	إيطاليـا	٢٢_٣٠
	ألمانيا	٣١_٤١
	أوكرانيا	٤٢_٥٢
	كينيـا	٥٣_٧١

يرد تكوين الوفود التي حضرت الدورة في الوثيقة GC(50)/INF/8/Rev.1.

[1] الوثيقة GC(50)/21.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بأي من لغات العمل من خلال مذكرة و/أو عن طريق إدراجها ضمن نسخة من هذا المحضر، في غضون ثلاثة أسابيع من تاريخ استلام المحضر، على أن ترسل التصويبات إلى:
Secretariat of the Policy-Making Organs, International Atomic Energy Agency, Wagramerstrasse 5, P.O. Box 100, A-1400 Vienna, Austria; Fax +43 1 2600 29108;
أو البريد الإلكتروني secpmo@iaea.org؛ أو من خلال الموقع GovAtom باستخدام الوصلة Feedback.

المحتويات (تابع)

بنـــد جـــدول الأعمال[١]		الفقـــرات
	العـراق	٧٢_٧٩
	جورجيـا	٨٠_٨٧
	البرازيل	٨٨_١٠١
	السويد	١٠٢_١١٨
	كازاخستان	١١٩_١٣٠
	الإمارات العربية المتحدة	١٣١_١٣٥
	الهيئة البرازيلية-الأرجنتينية لحصر ومراقبة المواد النووية	١٣٦_١٤١

٨- المناقشة العامة والتقرير السنوي لعام ٢٠٠٥ (تابع)
الوثيقة GC(50)/4

١- قال السيد بوغا (فرنسا) إن الدورة العادية الخمسين للمؤتمر العام هي فرصة لتقييم مقومات نجاح الوكالة. وتكمن قوة المنظمة في التوازن ما بين مجالات نشاطها الرئيسية الثلاثة المتمثلة في الضمانات والتكنولوجيا والتحقق من ناحية، وبين الحق في الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والالتزام باحترام جميع الالتزامات الدولية المتصلة بعدم الانتشار من ناحية أخرى. والتحديات في هذا المجال الأخير عديدة، وعلى المجتمع الدولي أن يبقى على استعداد لتعزيز نظام عدم الانتشار، الذي تمثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية فيه. ولذلك فإن فرنسا تؤيد المبادرات المضطلع بها من جانب مجموعة البلدان الثمانية والاتحاد الأوروبي وغيرهما من الجهات التي تشجع الانضمام العالمي للضمانات، وتدعو جميع الدول التي لم تقم بعد بالتوقيع والتصديق على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الخاص بها أن تفعل ذلك. وهي ترحب بالجهود التي تبذلها الوكالة لتحسين فعالية نظام الضمانات، ولاسيما من خلال تطوير أدوات جديدة لإدارة المعلومات وتقنيات رصد جديدة.

٢- وإحكام السيطرة على نقل التكنولوجيا والمعدات والمواد النووية الحساسة أمر لازم على حد سواء لمنع الانتشار، والوكالة لها دور محوري عليها أن تؤديه لتوفير ضمانات بأن التكنولوجيا والمعدات النووية تُستخدَم فقط للأغراض السلمية. وفي هذا الصدد، تأمل فرنسا أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ قريباً، وتؤيد بدء مفاوضات في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بنزع السلاح بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

٣- وتشارك فرنسا مشاركة كاملة في الجهود الرامية إلى حل القضايا التي أثارها البرنامج النووي لإيران. ويلزم إيجاد حل تفاوضي يلبي المطالب المشروعة للمجتمع الدولي.

٤- فخطر استخدام المواد النووية أو المشعة في أعمال إرهابية مثار قلق لم يتبدد. وللوكالة دور حيوي عليها أن تؤديه لضمان أمن المواد والمنشآت النووية، وفرنسا تؤيد أنشطتها في هذا المجال مالياً وتقنياً على حد سواء. وهي ترحب بالجهود المبذولة لإتمام التصديق على التعديل الذي أُدخِل على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، وبعمل الفريق الاستشاري المعني بالأمن النووي.

٥- وفرنسا تؤيد بشدة برنامج الوكالة للتعاون التقني، وتدفع مساهماتها في صندوق التعاون التقني كاملةً في كل عام كما تقدم مساهمات من خارج الميزانية لمشاريع الحاشية-أ/. وأشار إلى أن تمويل التعاون التقني هو مسؤولية مشتركة بين جميع الدول. وتشارك فرنسا أيضاً في مشاريع التعاون الثنائي ذات الصلة، وقد وقّعت مؤخراً اتفاقاً مع ليبيا بشأن إنتاج النظائر المشعة الطبية والتكنولوجيا النووية لتحلية المياه.

٦- وأضاف يقول إن بلده يُكِنّ تقديراً كبيراً لأنشطة الوكالة في مجال الأمان النووي. وقد طلب بعثة في إطار الخدمة المتكاملة للاستعراض الرقابي من المقرر تنفيذها في نهاية عام ٢٠٠٦. وهو يُكِنُّ بالمثل تقديراً لعمل لجنة معايير الأمان ويرحب باعتماد مبادئ الأمان الأساسية التي تغطي جميع جوانب الأمان. ودعا جميع الدول إلى التصديق على اتفاقية الأمان النووي وعلى الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة. واستطرد قائلاً إن فرنسا تواصل أيضاً جهودها لزيادة التفاهم والثقة المتبادلين فيما يتعلق بأمان النقل البحري للمواد النووية.

٧- وقد اعتُمِد عدد من القوانين الجديدة المتعلقة بالقضايا النووية في فرنسا في العام السابق. القانون الأول، الذي اعتُمِد في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أنشأ هيئة الأمان النووي بوصفها هيئة إدارية مستقلة. والقانون الثاني، الذي اعتُمِد في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، ينص على خطة وطنية لإدارة المواد والنفايات المشعة. وهذه الخطة تحدد برنامجاً للبحوث وتستند إلى نـُهُج ثلاثة رئيسية هي: الحد من كمية النفايات وضررها؛ والتخزين المؤقت؛ والتخلص الجيولوجي العميق من النفايات الطويلة الأمد المتوسطة والعالية النشاط. وقد جُعِلت القواعد التي تحكم معالجة وتخزين النفايات الواردة من بلدان أخرى أكثر شفافية، وتم وضع إطار قانوني لتمويل تفكيك المنشآت النووية.

٨- والقوى النووية جزء لا يتجزأ من سياسة فرنسا الطموحة وإن كانت مسؤولة في مجال الطاقة، والتي تهدف إلى ضمان أمن الإمدادات والتنمية المستدامة والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ومن المقرر أن يدخل مفاعل الماء المضغوط الأوروبي الجديد حيز الخدمة في حوالي عام ٢٠١١، كما يُزمَع إنشاء مفاعل نيوتروني نموذجي سريع في عام ٢٠٢٠. وسيتم أيضاً بناء مفاعل أبحاث جديد، مخصَّص بصورة رئيسية لدراسات الوقود والمواد.

٩- وقد أقرت فرنسا تكراراً بضرورة تمكين الاقتصادات الناشئة الرئيسية من الحصول على الطاقة النووية من أجل تلبية احتياجاتها من الطاقة لأغراض التنمية الاقتصادية. وفي هذا الصدد، تعمل فرنسا على تحسين إمكانية حصول الهند على التكنولوجيا النووية السلمية، وقد أعلن البَلَدان بدء المفاوضات في شباط/فبراير ٢٠٠٦ بشأن اتفاق للتعاون الثنائي في مجال الطاقة النووية.

١٠- والتعاون الدولي في المجال النووي أمر أساسي. وتمضي الاستعدادات لإنشاء المفاعل التجريبي الحراري-النووي الدولي في كاداراش على قدم وساق. وتشارك فرنسا أيضاً بنشاط في المحفل الدولي للجيل الرابع من المفاعلات وفي المشروع الدولي للمفاعلات النووية ودورات الوقود الابتكارية. وقد قامت فرنسا وخمس بلدان أخرى تزود خدمات تتصل بالإثراء بوضع خطة من أجل تقديم ضمانات متعددة الأطراف للحصول على الوقود النووي. وترحب فرنسا بالمقترحات الأخرى التي طُرحت بنفس الهدف، وبالحدث الخاص بشأن هذه المسألة الذي يقام خلال المؤتمر العام.

١١- وفي الختام، هنّأ الوكالة ومديرها العام على نَيل جائزة نوبل للسلام، بما يعكس إشادة بمساهمة الوكالة الحيوية في قضية عدم الانتشار.

١٢- وهنأ السيد بوبوفيتش (صربيا) المدير العام والأمانة على عملهما الممتاز الذي تم الاعتراف به من خلال نَيل جائزة نوبل للسلام.

١٣- ولفَت الانتباه إلى التغييرات الدستورية الأخيرة في بلده. فقد تحولت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى دولة اتحاد صربيا والجبل الأسود في شباط/فبراير ٢٠٠٣. وقال إن الاتحاد مثّل مصالح الدولتين العضوين وشكّل الكيان القانوني في مجال العلاقات الدولية، بما في ذلك عضوية الأمم المتحدة والوكالة. ويعني إعلان الاستقلال الأخير من جانب الجبل الأسود أن صربيا الآن دولة مستقلة ذات سيادة ترث جميع حقوق وواجبات دولة الاتحاد، بما في ذلك استمرار عضويتها في الوكالة. وأوضح أن بلده لا يزال ملتزماً بحزم بالاستخدام السلمي للطاقة النووية وبجميع المبادئ والغايات الأساسية للوكالة.

١٤- وتواصل صربيا دعم الجهود التي تبذلها الوكالة لتعزيز فعالية تدابير التحقق ووضع ضمانات متكاملة وفقاً لمعاهدة عدم الانتشار. وأثنى على الجهود التي تبذلها الأمانة للتفاوض على اتفاقات ضمانات وبروتوكولات إضافية وإبرامها. وأضاف قائلاً إن بلده يعتزم التوقيع على بروتوكول إضافي بمجرد أن تتوفر لديه القدرات التقنية والموارد البشرية والإدارية اللازمة للوفاء بالتزاماته. وقد بدأت الاستعدادات بالفعل ووفرت الوكالة قدراً كبيراً من المساعدات لمعاونة صربيا في التغلب على الصعوبات المتأتية من الماضي.

١٥- واستطرد يقول إن الهجمات الإرهابية المتكررة في جميع أنحاء العالم تضع مسألة الأمن في بؤرة التركيز. والأنشطة المنفّذة تحت رعاية الوكالة لمواجهة خطر الإرهاب النووي هي جزء من الجهود المشتركة لمنع الإرهابيين وغيرهم من الجهات الفاعلة غير الحكومية من الحصول على المواد والتكنولوجيات النووية الحساسة. وفي هذا الصدد، فإن بلده يؤيد تأييداً تاماً صندوق الأمن النووي وبرامج الأمن النووي.

١٦- وصربيا ملتزمة بقوة بنظام عدم الانتشار العالمي، وهي ناشطة في مجال تعزيز آليات مكافحة الاتجار غير المشروع، وتحسين نظم الحماية المادية والسيطرة على المصادر اليتيمة. كما تؤيد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي وتلتزم بأحكام الصكوك القانونية الدولية والاتفاقيات والمبادئ التوجيهية وغيرها من الوثائق ذات الصلة، حيث تقوم بإدماج متطلباتها التنظيمية في نظامها القانوني الوطني.

١٧- وفي تموز/يوليه ٢٠٠٦، صدقت صربيا على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وقد وقّعت أيضاً على تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتدعم مبادرات مشتركة أخرى مثل مبادرة الحد من التهديدات العالمية، وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وتعزيز صندوق الأمان النووي إلى حد أبعد، والإجراء المشترك بين الوكالة والاتحاد الأوروبي، وإدراج أحكام مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها في الوثائق الوطنية.

١٨- ونظراً للتهديد المحتمل بوقوع هجمات إرهابية ولأهمية مكافحة الإرهاب العالمي، فإن صربيا كانت دائماً على استعداد للتعاون في هذا المجال. ومضى يقول إن لدينا مثالاً على ذلك وهو نقل الوقود النووي الطازج من معهد فينكا للعلوم النووية إلى الاتحاد الروسي في عام ٢٠٠٢، وهو ما تَحقَّق بفضل التعاون المكثف مع حكومتي الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، وفي إطار المبادرة المتعلقة بالتهديد النووي وبجهود الوكالة. والتعاون من هذا النوع ضروري لحل المسائل العالقة مثل إزالة الوقود النووي المستهلك، والتصرف في النفايات المشعة المنخفضة والمتوسطة النشاط، والوقف الكامل لتشغيل المفاعل النووي في معهد فينكا. واسترسل قائلاً إن التعقيدات الهائلة لهذه العملية والقيود المفروضة على الميزانية وضعت عبئاً كبيراً على بلده، ولكن حكومته ملتزمة بتحقيق هدفها وبحماية رأس مال بلده من المخاطر البيئية والصحية البشرية.

١٩- وأعرب عن شكره للوكالة على المساعدة التي تقدمها إلى البلدان في سبيل التوصل إلى مستوى أعلى من الأمان والأمن وتحسين التحكم في استخدام الطاقة النووية. وأردف يقول إنه ينبغي للوكالة أن تواصل جهودها في هذا الصدد. وتظل الأنشطة ذات الصلة ببرنامج وقف تشغيل المنشآت النووية في فينكا هي الأولوية القصوى لبلده.

٢٠- وكان الهيكل الحكومي لبلده وأنظمته القانونية سبباً في تحميل الوكالة بعض الجهود الإضافية. وقد أظهرت الأمانة، ولاسيما إدارة التعاون التقني، قدراً كبيراً من التفهّم والصبر، على الرغم من هذه التعقيدات والاحتياجات المختلفة لصربيا والجبل الأسود سابقاً. وينبغي لدولة صربيا الواحدة الجديدة أن تجعل التعاون والتواصل أكثر بساطة.

٢١- وقال إن بلده شارك بنجاح في عدة مشاريع وطنية ونحو ٢٠ مشروعاً إقليمياً كلها تعكس أهم احتياجات البلد. وهي تشمل مختلف المجالات، من برنامج وقف تشغيل المنشآت النووية في فينكا والأمان والأمن النووي والإشعاعي وتحديث البنية التحتية الرقابية، إلى الصحة البشرية والتطبيقات النووية في مختلف المجالات. وترمي صربيا إلى تعزيز التعاون بدرجة أكبر، ولذلك فإنها قدمت اقتراحات لمشاريع وطنية جديدة وأعربت عن رغبتها في المشاركة في عدد أكبر من المشاريع الإقليمية. وقد استضافت حلقة عمل عقدتها الوكالة في أيار/مايو-حزيران/يونيه ٢٠٠٦، ومن المزمع عقد حلقة عمل أخرى في تشرين الأول/أكتوبر، وهما تتصلان بمجال وقف تشغيل المنشآت النووية.

٢٢- وقال السيد كراكسي (إيطاليا) إن الوكالة هي المحفل الطبيعي للمناقشة والتعاون بغية إيجاد سبل للتوفيق بين أهداف عدم الانتشار النووي والتحقق الفعال مع الحاجة إلى النمو والتنمية من خلال الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ولذلك، فإن إيطاليا تدعم الأنشطة التي تضطلع بها الوكالة في سبيل أداء مهامها المنصوص عليها في نظامها الأساسي في جميع المجالات الثلاثة الرئيسية لنشاطها.

٢٣- وتشكّل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار العالمي وأساساً جوهرياً لنزع السلاح النووي. وينبغي تنفيذ المعاهدة وتعزيزها بشكل كامل، خاصةً في ضوء نشر المعرفة النووية والقدرات التقنية على نطاق واسع في العالم المعاصر، مما يزيد من خطر انتشار الأسلحة النووية.

٢٤- والامتثال للوائح والقوانين المتعددة الأطراف أمر أساسي، ومن الضروري أن تكون هناك قدرة على التحقق من الامتثال والكشف عن الانتهاكات. كما أن البروتوكولات الإضافية جزء لا يتجزأ من نظام الضمانات. ودعا إلى تحقيق عالمية الانضمام إلى هذا الصك. وقال إن بدء نفاذ الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية في الشرق الأوسط من شأنه أن يسهم إسهاماً كبيراً في استتباب الأمن والثقة في تلك المنطقة. ولذا فإن إيطاليا تدعو جميع الدول المعنية إلى الالتزام بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في المنطقة.

٢٥- وقال إن بلده يعترف بالدور المهم الذي تؤديه مبادرات جديدة للتعاون الدولي في مكافحة الانتشار النووي والإرهاب، مثل المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، ومبادرة الحد من التهديدات العالمية، والشراكة العالمية بشأن الطاقة النووية، والشراكة العالمية لمجموعة البلدان الثمانية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل. ويُظهر اعتماد الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي بتوافق الآراء في عام ٢٠٠٥ مدى اتساع نطاق القلق، والحاجة المشتركة إلى التصدي لهذا التهديد بصكوك قانونية مناسبة جديدة.

٢٦- ومن الضروري أيضاً النظر في السيطرة على دورة الوقود النووي. ولذلك فإن إيطاليا تعلق أهمية كبيرة على الحدث الخاص المُقام خلال المؤتمر العام والذي يمكن أن يسهم في تحديد نـُهُج جديدة متعددة الأطراف في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وهي تدعو أيضاً إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتؤيد تأييداً كاملاً تنفيذ تلك المعاهدة من خلال إنشاء نظام الرصد الدولي ومركز البيانات الدولي. وعلاوةً على ذلك، فإنها تولي أولوية عليا لبدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح. ومن البوادر المشجعة للغاية أن مؤتمر نزع السلاح تَلَقّى دَفعة جديدة في عام ٢٠٠٦ عبر مناقشات مركّزة ومنظّمة ومن خلال تقديم مسوَّدة معاهدة من جانب الولايات المتحدة. وإيطاليا ترحب بمشاركة ممثلي الوكالة في النقاش حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وتشدد على أهمية المساهمة التي يمكن أن تقدمها الوكالة في تلك العملية.

٢٧- ويحتاج كل بلد إلى إعطاء أولوية عليا للأمان النووي في برنامجه النووي. والتعاون الدولي ضروري أيضاً لتحقيق أعلى معايير الأمان النووي وأكثرها اتساقاً. وتؤيد إيطاليا تماماً وضع نظام عالمي للأمان النووي يقوم على أساس الاتفاقيات ومدونات قواعد السلوك والمعايير التي أعدتها الوكالة، والترويج لخطة عمل دولية من أجل تعزيز التأهب والتصدي للطوارئ النووية والإشعاعية. وكانت إيطاليا أيضاً أحد البلدان الأكثر التزاماً بتعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

٢٨- وقال إن بلده يؤيد تأييداً تاماً أنشطة الوكالة في مجال التعاون التقني، وقام مؤخراً بإصدار مشروع قانون يمنح الحكومة الموارد اللازمة لتمويل هذه الأنشطة. ويأمل أن يتعلم عامة الناس النظر إلى الوكالة كمؤسسة لا تقوم فقط بأعمال التحقق ولكنها تساعد أيضاً البلدان الأقل نمواً على تحقيق مستويات معيشية أفضل. وقد قام أيضاً بتخصيص موارد كبيرة من خارج الميزانية لبرامج ذات أهمية خاصة، مثل تلك المتعلقة بتعظيم الاستفادة من تقنيات العلاج الإشعاعي للسرطان واستخدام تقنيات النظائر فيما يتصل بالتغذية في أفريقيا.

٢٩- والمؤسسات الأكاديمية والصحية في إيطاليا لديها خبرة طويلة الأمد في التعاون مع الوكالة، وخصوصاً في مجال الطب النووي، من خلال تنظيم الزيارات العلمية وتقديم المنح الدراسية، حيث يسهم البلد إسهاماً ملحوظاً في هذا المجال.

٣٠- وتساهم إيطاليا، من خلال منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بأكثر من ٨٠٪ من ميزانية المركز الدولي للفيزياء النظرية الذي ترمي أنشطته وبرامجه إلى تعزيز التعاون الدولي بين العلماء من جميع البلدان. وهي تنظر بعين التقدير إلى دعم الوكالة للمركز المذكور، مما يشجعها على مواصلة وزيادة دعمها للمركز، وتعزيز دور هذا الأخير في سد الفجوة التكنولوجية والعلمية بين الشمال والجنوب.

٣١- وقال السيد فورميلينغ (ألمانيا) إن الوكالة قد واجهت وحلّت بنجاح، على مدى خمسين عاماً من وجودها، مجموعة واسعة من المشاكل المعقدة للغاية في بعض الأحيان، استرشاداً بروح من توافق الآراء والاستمرارية والموضوعية. وجهودها الرامية إلى تعزيز النظام الدولي للضمانات الدولية وعدم الانتشار، وبناء وتعزيز إطار عالمي النطاق للأمان والأمن، وتوفير الدعم العلمي والتكنولوجي، كلها جعلت منها واحدة من أهم المنظمات الدولية التي تحظى بتقدير رفيع، الأمر الذي ينعكس في نمو عضويتها وحصولها على جائزة نوبل للسلام في عام ٢٠٠٥.

٣٢- والبرنامج النووي الإيراني مصدر قلق عميق للمجتمع الدولي الذي لم يدخر جهداً، جنباً إلى جنب مع الوكالة، في إلقاء الضوء على أنشطة هذا البلد النووية السرية. ويتعين أن يستمر هذا العمل إلى أن تكون هناك ضمانة كافية بأن البرنامج النووي الإيراني هو حصراً للأغراض السلمية وسيبقى كذلك. عندها فقط يمكن استعادة الثقة.

٣٣- وقد دعا مجلس المحافظين إيران مراراً للتعاون وتعليق أكثر الأجزاء حساسية من برنامجها النووي. وجعل قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٦٩٦ (٢٠٠٦) مثل هذا التحرك إلزامياً. وفي الوقت نفسه، قدم المجتمع الدولي لإيران دعماً كبيراً لتطوير برنامج نووي مأمون ومقاوم للانتشار وقابل للحياة اقتصادياً، مع إمكانية إضافة بُعد جديد للتعاون.

٣٤- وكان رد الفعل الإيراني حتى الآن غامضاً. ويبدو أنه قد تم إحراز تقدم في الاجتماع الذي عُقِد مؤخراً بين الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، السيد سولانا، وكبير المفاوضين الإيرانيين، السيد لاريجاني، ولكن هناك

حاجة إلى إشارات واضحة لفتح الطريق أمام مفاوضات جديدة، ومن المأمول أن يتسنى عقد اجتماعات أخرى قريباً. وبعد ثلاث سنوات من المحادثات المكثفة، تعلمت ألمانيا أن تكون حذرة في توقعاتها. وتحتاج إيران إلى اتخاذ قرار استراتيجي لتختار بين أمرين: إما التعاون المعروض عليها أو العزلة المتزايدة، وستضطر إلى القيام بذلك قريباً. وقال إن المجتمع الدولي سيَرُدّ على أي من الخيارين من جانب إيران، وبلده واثق من أنه سيَرُدّ بطريقة موحّدة.

٣٥- والطابع العالمي لنظام الضمانات، بما في ذلك البروتوكول الإضافي، مسألة ذات أولوية قصوى، وسيساهم بدرجة كبيرة في تحقيق فعالية أنشطة التحقق من جانب الوكالة، وبالتالي في استتباب الأمن العالمي. ومن شأن تنفيذ الضمانات المتكاملة على أساس اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية أن يعزز إلى حد كبير كفاءة تدابير التحقق. وينبغي اعتبار اتفاق الضمانات الشاملة مع البروتوكول الإضافي معياراً للتحقق من جانب الوكالة؛ إلا أنه بعد مضي عِقد من الموافقة على ذلك، فإن العديد من الدول الأعضاء لم تقم حتى الآن بإدخال أي بروتوكول إضافي حيز النفاذ. وتدعو ألمانيا تلك الدول أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

٣٦- وأشار إلى الجهود المبذولة لوضع إطار لضمانات الإمداد وعدم الانتشار. وهي مسألة رئيسية ليس فقط فيما يتعلق بحالة إيران ولكن أيضاً بالنسبة لمستقبل التكنولوجيا النووية. وكانت ألمانيا قد قدّمت، جنباً إلى جنب مع فرنسا وهولندا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، رسالة إلى المجلس في حزيران/يونيه تحتوي على مفهوم بشأن ضمانات للإمداد بخدمات الإثراء أو باليورانيوم المثرى على نحو موثوق به. واحتمال إساءة استخدام تكنولوجيات دورة الوقود الحساسة يشكّل تحدياً خطيراً لنظام عدم الانتشار النووي. وتوفير سبل الوصول على نحو موثوق إلى خدمات الوقود النووي والسماح للدول بأن تمتنع، على أساس طوعي ودون تدخل لا مبرر له في آلية السوق، عن تطوير قدرات محلية متصلة بدورة الوقود الحساسة، كل ذلك يمكن أن يساعد على تحقيق هذا الهدف. ومع ذلك، أظهرت مساعٍ مماثلة في العقود الماضية، فضلاً عن المبادرات والمناقشات الأخيرة، أن العديد من المسائل ما زال مفتوحاً. ويعرض المفهوم المقترح أساساً سليماً لمزيد من المناقشات. وفي اليوم السابق، كانت ألمانيا قد اقترحت إنشاء قدرة مستقلة ومنظَّمة على نحو متعدد الأطراف لإثراء اليورانيوم تكون تحت سيطرة الوكالة وتُدار من قِبَل شركات من جميع الدول المهتمة. ويمكن فقط بقرار من الوكالة الإفراج عن الوقود المثرى لجميع البلدان بما يتماشى مع التزاماتها بعدم الانتشار. وأوضح أن الاقتراح اجتذب تعليقات إيجابية، وبلده يتطلع إلى مزيد من النقاش مع الأطراف المعنية ويرحب بأي أفكار إضافية.

٣٧- وقد أيدت ألمانيا إنشاء اللجنة الاستشارية المعنية بالضمانات والتحقق في إطار النظام الأساسي للوكالة عام ٢٠٠٥، وتظل ملتزمة بهدفها المتمثل في زيادة تعزيز فعالية وكفاءة نظام الضمانات.

٣٨- ويشكل الأمان والأمن واحدة من أهم القضايا في المجال النووي. وقال إن الحاجة إلى وجود ثقافة عالمية للأمان والأمن النوويين ستزداد أبعد من ذلك في المستقبل، مع تَهالُك المفاعلات، وإغلاق مفاعلات البحوث، وتَضاعُف مصادر الإشعاع، والاتجار غير المشروع، وتهديد الإرهاب النووي.

٣٩- واعتماد مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها والإرشادات المرتبطة بها بشأن استيراد المصادر المشعة وتصديرها هو مبادرة مهمة في هذا الصدد. وكانت ألمانيا واحدة من أولى الدول التي أدرجت تلك المبادئ التوجيهية في القانون الوطني. ويوجد بالفعل فهرس وطني للمصادر المشعة المختومة

والأجهزة ذات الصلة. وألمانيا مستعدة للتعاون مع البلدان المعنية بشأن وضع مبادئ توجيهية وتعليمات مفصلة لتنفيذ الإرشادات.

٤٠- وهي تنظر بعين التقدير البالغ إلى نتائج الاجتماع الاستعراضي الثاني بموجب الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلَك وأمان التصرف في النفايات المشعة، الذي عُقِد في أيار/مايو والذي أُحرز خلاله تقدم كبير. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة لمزيد من العمل في العديد من المجالات.

٤١- وتتطلب مكافحة الإرهاب النووي والاتجار غير المشروع المزيد من التعاون الدولي. وألمانيا ترحّب بعمل الأمانة في هذا المجال وتؤيّده. ولقد كان المشروع المتصل بوضع وتنفيذ تدابير أمنية إشعاعية لنهائيات كأس العالم عام ٢٠٠٦ في ألمانيا، المُنَفّذ بالاشتراك مع الوكالة، مثالاً جيداً في هذا الصدد. وتؤيد ألمانيا أيضاً عمل المفوضية الأوروبية بشأن وضع معيار أوروبي لرصد الإشعاع عند المعابر الحدودية. ويمكن للوكالة، بخبرتها، أن تقدم مساهمة قيِّمة لهذا المشروع.

٤٢- وأشار السيد بويكو (أوكرانيا) إلى أن بلده، وهو عضو مؤسِّس للوكالة، قد تخلى طوعاً عن ثالث أقوى ترسانة نووية في العالم، ويعتبر الاستخدام السلمي للطاقة النووية عنصراً حاسماً في التنمية المستدامة لاقتصاده الوطني. وقلما يمكن أن يكون دور الطاقة النووية في أوكرانيا مبالغاً فيه. فالقوى النووية تلعب دوراً رئيسياً في ضمان إمدادات الطاقة في البلد على المدى المتوسط والطويل. وفي السنوات المقبلة، ستنمو أهمية القوى النووية إلى أبعد من ذلك، وهو ما ينعكس في استراتيجية الطاقة في أوكرانيا للفترة حتى عام ٢٠٣٠، التي صدرت من قِبَل حكومة بلده في بداية عام ٢٠٠٦. ونظراً لزيادة المنافسة على حيازة الهيدروكربونات نتيجة محدودية المخزونات وطرق التسليم، فضلاً عن تفاقُم المشاكل البيئية الناجمة عن استخدام الوقود الأحفوري، بما في ذلك قضايا تغيُّر المناخ، فإن أهمية الطاقة النووية ستنمو باطراد. ويعكف عدد من الدول، بما في ذلك أوكرانيا، على اعتماد برامج تُفرد دوراً رئيسياً للقوى النووية، مما يثبت أنه يجري تدريجياً استعادة الثقة فيها.

٤٣- وأنشطة الوكالة في مجال البحوث لتلبية الطلب على الطاقة ذات أهمية خاصة، لاسيما عملها لدعم وتطوير القدرة التحليلية للدول الأعضاء على إجراء أبحاث الطاقة باستخدام أدوات الوكالة. وينبغي مواصلة هذه الأنشطة وتوسيع نطاقها، بما في ذلك من خلال برنامج التعاون التقني.

٤٤- وضمان موثوقية وأمان المفاعلات النووية والتصرف في الوقود النووي المستهلك والنفايات المشعة هي بعض الأولويات الرئيسية لهيئات الدولة في أوكرانيا وللمنظمة القائمة بالتشغيل. وهذه الأولويات تطابق بالضبط الاستراتيجية المتوسطة المدى للوكالة. وتنظر أوكرانيا بعين التقدير البالغ لعمل الوكالة بشأن دورة الوقود النووي والمفاعلات المأمونة الجديدة. وهي تؤيد تأييداً كاملاً استنتاجات الندوة الدولية حول إنتاج اليورانيوم والمواد الخام لدورة الوقود النووي بشأن مدى كفاية موارد اليورانيوم للاستخدام المتوقع للطاقة النووية. وتَوَفُّر موارد كافية وملائمة اقتصادياً من اليورانيوم هو واحد من العوامل المؤدية بقطاع الطاقة في أوكرانيا نحو التوسع في استخدام الطاقة الذرية. وعلاوةً على ذلك، فإن موارد اليورانيوم المؤكدة في أوكرانيا كافية ليس فقط لتلبية احتياجاتها الخاصة في الأجل الطويل، ولكن أيضاً مطالب البلدان الأخرى، وأوكرانيا مستعدة للتعاون الدولي في هذا المجال. وفي سياق تطوير تكنولوجيا دورة الوقود النووي، تقدِّر أوكرانيا قيمة عمل الوكالة بشأن وضع مبادئ توجيهية وتوصيات تشكِّل أساساً لوضع معايير وطنية.

٤٥- وأوكرانيا، كبلد لديه إمكانات علمية كبيرة في مجال التكنولوجيا النووية وخطط طويلة الأجل لتطوير الطاقة النووية، تؤيد عمل الوكالة في مجال التكنولوجيات النووية وتصاميم المفاعلات المبتكرة والمتطورة. وفي

عام ٢٠٠٥، انضمت إلى المشروع الدولي المعني بالمفاعلات النووية ودورات الوقود الابتكارية، كما تدعم أنشطة الوكالة في إطار المحفل الدولي للجيل الرابع من المفاعلات.

٤٦- وفيما يتعلق بإدارة المعرفة النووية والحفاظ عليها من أجل ضمان توفُّر الموارد البشرية اللازمة لبرامج التنمية الوطنية للطاقة النووية، تقدِّر أوكرانيا الجهود التي تبذلها الوكالة لإنشاء قواعد للبيانات ونظم للمعلومات النووية. وإذ يوضع في الاعتبار أنه قد تم تجميد برامج تنمية الطاقة النووية لعدد من السنوات، وأخذاً في الحسبان نمو الأسواق التنافسية للمهن التقنية، فإن الحفاظ على المستوى المطلوب من المعرفة في مجال التكنولوجيا النووية يشكِّل مهمة مُلِحّة بشكل استثنائي. ويمكن أن تكون الاستفادة من إمكانات الخبراء والقاعدة التدريبية للوكالة والدول الأعضاء وسيلة فعالة لحل عدد من المشاكل في هذا المجال.

٤٧- وبوصفها دولة شهدت النتائج المترتبة على كارثة كبرى من صنع الإنسان، فإن أوكرانيا تعترف بأهمية عمل الوكالة بشأن ضمان المستويات الضرورية للأمان النووي. ويمثل ذلك أولوية بالنسبة لأوكرانيا، التي توجد لديها ١٥ وحدة من محطات القوى النووية قيد التشغيل، فضلاً عن مفاعلات للبحوث، وتتقيَّد تقيُّداً صارماً بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأمان النووي. ويتفق مستوى الأمان لهذه الوحدات من محطات القوى النووية مع متطلبات المعايير الوطنية والدولية ذات الصلة، ويعكف البلد على تنفيذ برنامج واسع النطاق لتحسين الأمان النووي، ينطوي على تحسين التشريعات وتعزيز القدرات المؤسسية لهيئته الرقابية الوطنية. ويشهد التعاون الدولي في هذا المجال توسعاً مستمراً، حيث تشكِّل قضايا الأمان النووي جزءاً مهماً من اتفاق التعاون بين مجلس وزراء أوكرانيا والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، ومن مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال الطاقة بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي التي وُقِّعت في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وقد وفَّرَت الاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن الاجتماع الاستعراضي الثالث للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي أساساً لتطبيق أفضل الممارسات في هذا المجال. وتمثل بعثات الوكالة في إطار فرقة استعراض أمان التشغيل أداة فعالة لزيادة مستويات الأمان للمرافق النووية قيد التشغيل. وفي عام ٢٠٠٦، أُرسِلت بعثة إلى محطة Zaporozhe للقوى النووية، ومن المقرر إيفاد بعثة أخرى إلى محطة القوى النووية في جنوب أوكرانيا في تشرين الأول/أكتوبر. وقال إن عمل الوكالة لتطوير أدلة الأمان النووي في إطار لجنة معايير الأمان النووي ذو أهمية استثنائية. وتشكر أوكرانيا جميع البلدان المانحة والمنظمات المالية الدولية التي تقدم الدعم لبرامج تحسين الأمان النووي.

٤٨- وهناك مجال مهم آخر لعمل الوكالة يتعلق بالأمان الإشعاعي والتصرف في النفايات المشعة. وتقرير أوكرانيا الوطني بشأن امتثالها لالتزاماتها في إطار الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة، ومناقشة ذلك التقرير، أظهرا مرة أخرى مدى ملاءمة النُهُج التي اعتمدتها. وقال إن أوكرانيا تُدَلِّل بوضوح على نواياها لتحقيق مستوى عالٍ من الأمان في مجال التصرف في الوقود النووي المستهلك والنفايات المشعة من أجل حماية الجمهور والبيئة من الإشعاعات المؤيِّنة. ولقد كان اعتماد قانون وإنشاء آليات لتمويل وقف تشغيل المرافق النووية خطوة مهمة لحل المشاكل المتعلقة بالتصرف في النفايات المشعة والوقود النووى المستهلك. وتشمل استراتيجية أوكرانيا الوطنية بشأن التصرف في النفايات المشعة نُهُجاً حديثة تتصل بما يلي: تقييم أمان التصرف في النفايات المشعة، بما في ذلك النفايات الناتجة عن حادث تشيرنوبيل؛ والتصرف في النفايات في مجال صناعة تعدين وإعادة معالجة اليورانيوم؛ والتصرف في النفايات المتولِّدة من قِبَل المشغِّل؛ والتخزين المؤقت للنفايات المشعة في الموقع. وثمة مهمة أخرى ذات أهمية ومعقدة بشكل استثنائي وهي التصرف في النفايات المشعة الناتجة عن وقف تشغيل محطة تشيرنوبيل للقوى النووية وتحويل مرفق الغطاء الواقي إلى نظام مأمون بيئياً. ولا يمكن أن يتحقق هذا الهدف دون دعم دولي. ولا

تزال هناك مشاكل وحالات تأخير ناجمة عن عدم وفاء المتعاقدين بالتزاماتهم التعاقدية، وتؤثر بشكل رئيسي على قدرات معالجة النفايات المشعة ومرفق تخزين الوقود النووي المستهلَك وبناء المنشأة الجديدة للحصر المأمون. ودعا حكومات الدول الأعضاء التي تتبرع للصناديق ذات الصلة إلى بذل المزيد من الجهود لحل المشاكل القائمة.

٤٩- وأوضح أنه بالنسبة لأوكرانيا، لا تزال المشاكل في التعامل مع الآثار الناجمة عن حادث تشيرنوبيل في غاية الأهمية، على النحو الذي أكدته نتائج المؤتمر الدولي الذي عُقِد لإحياء الذكرى السنوية العشرين لهذا الحادث في كييف خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وأعرب عن تقديره لمشاركة الوكالة في إعداد وعقد هذا المؤتمر. وأضاف يقول إن إزالة آثار الحادث ووقف تشغيل محطة تشيرنوبيل للقوى النووية قد استغرق جزءاً كبيراً من ميزانية الدولة. ورغم انتهاء ولاية منتدى تشيرنوبيل التابع للأمم المتحدة، ينبغي للوكالة أن لا تقلل من جهودها في هذا المجال، وعليها أن تواصل التعاون مع أوكرانيا لحل المشاكل العالقة.

٥٠- وأعرب عن قلق أوكرانيا من التهديدات الناشئة حديثاً التي يشكلها الإرهاب النووي. واستطرد قائلاً إنها ترى أن هناك حاجة إلى تعاون دولي واسع للحد من التهديد العالمي للمواد النووية والمشعة التي تُستخدَم لأغراض إرهابية. وهي ترحب بالشراكة العالمية لمجموعة البلدان الثمانية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، ومبادرة الحد من التهديدات العالمية، وغيرها من البرامج الدولية والإقليمية. كما أنها تقدِّر عمل الوكالة في سبيل دعم المبادرات الدولية الرامية إلى زيادة أمن المواد النووية والمشعة ومنع الاتجار غير المشروع بها، وتؤيد تعزيز نظام الحماية المادية للمواد النووية. وقال إن أوكرانيا بصدد تنفيذ مجموعة من التدابير لتعزيز أمن المصادر المشعة وفقاً للمبادئ الأساسية لمدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها. وهناك نظام حكومي ساري المفعول لتسجيل المصادر المشعة وحصرها ومراقبتها، وقد أُدخِلت تغييرات تشريعية تهدف إلى تعزيز ضوابط التصدير والاستيراد ومتطلبات الحماية المادية لمصادر الإشعاع المؤيِّن. ونتائج المشاريع الدولية المنفَّذة في أوكرانيا في هذا المجال ذات قيمة عالية. ولا يمكن اعتبار أي جهد لتحسين الحماية المادية للمرافق والمواد النووية غير ضروري. وفيما يتعلق أيضاً بمشروع بناء منشأة جديدة للحصر المأمون فوق الوحدة الرابعة التي دُمِّرَت في موقع محطة تشيرنوبيل للقوى النووية، يجب على أوكرانيا والوكالة على حد سواء أن توليا أولوية قصوى لتأمين المواد النووية والمشعة ولتنفيذ الضمانات.

٥١- وقال إن بلده يؤيد الجهود التي تبذلها الوكالة لزيادة فعالية نظام الضمانات، وينظر إلى معاهدة عدم الانتشار كأداة حيوية في منع الانتشار النووي. ولتعزيز نظام عدم الانتشار، من المهم بالنسبة للدول أن تنفذ البروتوكولات الإضافية. وقد صدَّقت أوكرانيا على البروتوكول الإضافي الخاص بها في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وتعبِّر عن امتنانها للوكالة على المساعدة العملية التي قدَّمَتها في إعداد الإعلان الأوَّلي. ودعا جميع الدول الأعضاء إلى بذل أقصى الجهود لتوفير ضمانات بعدم انتشار الأسلحة النووية وعدم تحريف التكنولوجيات النووية لأغراض عسكرية.

٥٢- وتقدِّر أوكرانيا قيمة برنامج الوكالة للتعاون التقني، التي تُظهر نتائجه أن المنظمة يمكن أن تستجيب بشكل مناسب وبسرعة لاحتياجات الدول الأعضاء. والمشاركة في برنامج التعاون التقني مهمة جداً لأوكرانيا، لأنها تعطي البلد الفرصة للاستفادة من أفضل التجارب الدولية وتقاسُم خبرتها مع الدول الأعضاء الأخرى المهتمة. وأعرب عن تقدير بلده وتأييده التام للمجالات المحددة بوصفها أولويات في إطار برنامج التعاون التقني، وهي: إدارة عمر المعدات وتمديد العمر التشغيلي لمحطات القوى النووية؛ والحفاظ على المعارف والخبرات في قطاع القوى النووية، والأمان النووي وتحسين قدرات الهيئات الرقابية، والحماية المادية والتصرف في النفايات

المشعة. وقال، في ختام كلمته، إن بلده يؤيد أيضاً عمل الوكالة لتعزيز التعاون في مجال العلوم النووية، ولاسيما من حيث صلتها بالطب والبيولوجيا الإشعاعية.

٥٣- وقال السيد ويسيكا (كينيا)، بعد أن هنّأ الوكالة والمدير العام على نَيل جائزة نوبل للسلام وبمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء المنظمة، إن الوكالة أُنشِئت لتحقيق اثنين من تطلعات المجتمع الدولي وهما: الإزالة التامة للأسلحة النووية، وتطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. وتوفر الذكرى الخمسون لإنشائها فرصة للتفكير في التقدم في هذه المجالات.

٥٤- فمن ناحية، من المخيِّب للآمال بشدة أنه قد أُحرِز القليل جداً من التقدم من حيث عدم الانتشار؛ ومن ناحية أخرى، كانت هناك تطورات مهمة في مجال نقل التكنولوجيا النووية، وبخاصة للبلدان النامية. ومع ذلك، كان ينبغي أن تكون مدة ٥٠ سنة كافية لتحقيق نزع السلاح التام. وفشل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار مؤخراً، فضلاً عن الإخفاق في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن فقرة واحدة في إعلان مؤتمر القمة العالمي خلال الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، ليس مشجِّعاً. وحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على بذل المزيد من الجهود للوفاء بالتزاماتها التعاهُدية، كما أهاب بجميع أولئك الذين يرغبون في تطوير أو اختبار الأسلحة النووية الامتناع عن القيام بذلك.

٥٥- وأوضح أن موقف بلده المبدئي بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يتطابق مع موقف حركة عدم الانحياز، المتَّفق مع المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار التي تضمن حق جميع الدول الأعضاء في تطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. وقال إن كينيا أيضاً من الدول الموقِّعة على معاهدة بليندابا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، معرباً عن أمله في أن يتم إنشاء مثل هذه المناطق في جميع أنحاء العالم.

٥٦- وأضاف قائلاً إن كينيا تقدِّر أنشطة الوكالة الرامية إلى تعزيز الأمان والأمن النوويين على الصعيد العالمي، وكذلك المساعدة المقدّمة إلى الدول الأعضاء للمعاونة في تعزيز البنى التحتية الوطنية للأمان والأمن النوويين. وفي هذا الصدد، فإنها واصلت تطوير البنية التحتية المناسبة لأمان وأمن المصادر المشعة، مع تخصيص ١٠ أفدنة من الأراضي لتوسيع نطاق خدمات معالجة وتخزين النفايات المشعة ومصادر الإشعاع غير المشروعة. وقد تم تخصيص مبلغ ١٥٠ ٠٠٠ دولار أمريكي من قِبَل الحكومة لإقامة مرفق مركزي لمعالجة النفايات المشعة سيكون قيد التشغيل في المستقبل القريب. ومساعدة الوكالة في هذا الصدد ستكون موضع ترحيب. وتُواصِل جامعة نيروبي تدريب الموظفين المحليين على التقنيات النووية والأمان الإشعاعي، كما تعكف السلطة المختصة على إجراء البحوث في مجال التعرض الطبي من خلال المشاريع الإقليمية المقررة من جانب الوكالة بشأن الوقاية من الإشعاع. وقد ثبت أن نتائج البحوث مفيدة في تطبيق أساليب خفض الجرعات للمرضى. ولذلك فإن تجديد المشاريع الإقليمية المعنية سيكون موضع تقدير.

٥٧- وقال إن بلده قام، علاوةً على ذلك، بزيادة الميزانية المخصصة للأنشطة الرقابية للحماية من الإشعاع بنسبة ٤٠٪ من أجل تسهيل بناء القدرات وتوظيف ثمانية علماء وفتح مكتبين إقليميين إضافيين قبل نهاية العام، ليصل العدد الإجمالي للمكاتب الرقابية الإقليمية إلى ثلاثة، بما يعزز بالتالي أمان وأمن مصادر الإشعاع. ولمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد المشعة والنووية، تم تركيب ماسحات ضوئية في موانئ الدخول الدولية إلى كينيا وأُنشِئت وكالات متخصصة لهذا الغرض.

٥٨- وفيما يتعلق بالتعديل الأخير لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، قال إنه وقَّع بالفعل مذكرة للحصول على موافقة مجلس الوزراء على استكمال عملية التصديق من جانب كينيا. وبالمثل، فإن اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي لبلده سيُعرَضان أيضاً على مجلس الوزراء للانتهاء منهما في المستقبل القريب.

٥٩- وقد واصل مجلس الحماية من الإشعاع أيضاً تعزيز التعاون الإيجابي مع المؤسسات الأخرى فيما يتعلق بأمن المصادر المشعة. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٦ قام بنجاح، بالتعاون مع الوكالة، بعقد دورة تدريبية وطنية لمدة أسبوع بشأن الكشف عن مصادر الإشعاع غير المشروعة لمسؤولي الجمارك والشرطة ومسؤولين حكوميين آخرين. وقد تبرعت الوكالة أيضاً بأجهزة أساسية للأمان الإشعاعي إلى المسؤولين العاملين عند النقاط الحدودية مع البلدان المجاورة وفي موانئ الدخول الدولية الكبرى. وقال إن كينيا استضافت دورة مماثلة للوكالة تخص منطقة أفريقيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وعلاوةً على ذلك، قام الحاكم بإنشاء قاعدة بيانات عن المواد المشعة المستخدمة في البلد ووضع التدابير الأمنية اللازمة لمثل هذه المواد.

٦٠- وقال إن بلده قام، من خلال المجلس الوطني للعلوم والتكنولوجيا، باتخاذ مبادرة لتشكيل جمعية لتعزيز التطبيقات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية (SPANS-K)، كما عقد الندوة الوطنية الأولى للتوعية العامة بالاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية بالتعاون مع الوكالة في عام ٢٠٠٥.

٦١- وتزداد الطاقة النووية أهميةً في مواجهة العجز العالمي الخطير في الطاقة، ولاسيما في البلدان النامية. ومن الواضح أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون طاقة، ولذلك فإن كينيا سوف تسعى لمزيد من التعاون والمساعدة التقنية في سبيل تطوير الطاقة النووية.

٦٢- وفيما يتعلق ببناء القدرات في مجال التكنولوجيا النووية، فإن معهد العلوم والتكنولوجيا النووية التابع لجامعة نيروبي يقدم برنامجاً للحصول على درجة الماجستير في العلوم والتكنولوجيا النووية، وبرامجه مفتوحة أيضاً لبلدان أخرى. وقال إن الوكالة والحكومة الكينية دعمتا المعهد باستمرار من خلال توفير المعدات والمنح الدراسية. ومع ذلك، نظراً للتحديات البيئية الناشئة فإن هناك حاجة الآن لرفع مستوى المعدات وإدخال التقنيات الجديدة المتصلة بالمجال النووي.

٦٣- وتغطي أنشطة التعاون التقني في كينيا العديد من قطاعات التنمية الاجتماعية-الاقتصادية. والمجالات ذات الأولوية التي تم تحديدها في إطار البرنامج القطري لكينيا للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩ تشمل الصحة البشرية، والإنتاج الزراعي وتنمية الثروة الحيوانية، والحماية من الإشعاع، والطاقة وتنمية الموارد المائية.

٦٤- وفي القطاع الزراعي، أحرز تطبيق التقنيات النووية وتقنيات التكنولوجيا الحيوية في مجال تحسين وإدارة المحاصيل تقدماً جيداً، لدرجة أنه تم الاعتراف بمعهد البحوث الزراعية في كينيا كمركز وطني للكفاءة في مجال استيلاد النبات. وهناك خطط أخرى جارية لتطوير منهج دراسي عن توليد السلالات بالطفرة والتكنولوجيا الحيوية ذات الصلة بجامعة موي في إلدوريت بدعم من الوكالة، كجزء من مشروع لتعزيز التعليم الجامعي للتطبيقات النووية لأغراض التنمية.

٦٥- وسلَّط الضوء على أهمية التقنيات النووية بالنسبة للإدارة المستدامة لنظام التربة والنباتات والمياه من أجل تحسين إنتاج الغذاء. وفي هذا الصدد، تهتم كينيا اهتماماً كبيراً بتنفيذ برامج تستخدم التقنيات النووية لمعالجة المخاوف بشأن تدهور التربة، وممارسات لإدارة المياه والمغذيات بغرض منع تدهور الأراضي والتصحر. وهي أيضاً بصدد تنفيذ مشروع لمكافحة التصحر من خلال استخدام التقنيات النووية، ولاستخدام تقنيات هيدرولوجيا

النظائر في مجال إدارة الموارد المائية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، استضافت اجتماعاً تقنياً مشتركاً بين منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والوكالة بشأن مكافحة تدهور التربة لتعزيز الأمن الغذائي في أفريقيا. وهكذا فإنها ملتزمة التزاماً راسخاً بتبني التكنولوجيا النووية لمعالجة القضايا البيئية.

٦٦- ويطرح انتقال داء المثقبيات من ذبابة تسي تسي إلى البشر والحيوانات الداجنة تهديداً خطيراً للحياة والمعيشة، كما يشكّل عقبة أمام الإنتاج من الثروة الحيوانية والمحاصيل. وقال إن كينيا بصدد معالجة المشاكل المتصلة بذباب التسي تسي بالتعاون مع البلدان الأخرى في المنطقة. وقد أنشئ مرفق للتربية الجماعية في مركز بحوث داء المثقبيات التابع لمعهد البحوث الزراعية في كينيا بالتعاون مع الوكالة. وتركز هذه الوحدة على تلبية الحاجة المتزايدة بسرعة إلى ذباب التسي تسي لاستخدامه في حملة استئصال قائمة على تقنية الحشرة العقيمة تتصدرها حملة البلدان الأفريقية لاستئصال ذبابة التسي تسي وداء المثقبيات ويجري تنفيذها في كينيا من قِبَل وزارة تنمية الثروة الحيوانية والسمكية. والهدف هو إزالة القيود الناجمة عن داء المثقبيات بواسطة القضاء على ذباب التسي تسي في منطقة تبلغ مساحتها نحو ٠٠٠ ٩٢ كيلومتر مربع، مما سيؤدي بدوره إلى زيادة إنتاجية الثروة الحيوانية وتخفيف حدة الفقر. ومن أجل تنفيذ هذا الهدف، تم بدعم من الوكالة اقتناء جهاز تشعيع يعمل بمصادر أشعة غاما، وجرى تركيبه في مرفق للنظائر المشعة بُنِي لهذا الغرض بتمويل من الحكومة الكينية. وقد تم تطوير إجراءات لضمان جودة ذباب التسي تسي المنتَج في المستعمرة، ووصلت إجراءات التشغيل الموحدة إلى مرحلة متقدمة من الإعداد.

٦٧- كما يلعب استخدام التقنيات النووية دوراً مهماً في مكافحة الأمراض الرئيسية في كينيا. والملاريا والسل هما من بين الأمراض الأكثر انتشاراً، حيث يتسم التشخيص والعلاج السليم بأهمية حاسمة. وقد أحرز معهد البحوث الطبية في كينيا تقدماً كبيراً في مجال علم الوراثة الجزيئي المعني بمقاومة العقاقير المضادة للملاريا والسل على خط المواجهة من خلال تنفيذ مشروع للكشف عن الملاريا والسل المقاومين للعقاقير.

٦٨- وفيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، قال إن كينيا تعكف بنشاط على تنفيذ مشروع عن المبادرات في مجال علم الأوبئة HIV-1 وعلم المناعة. وأعرب عن تقديره للدعم الخاص بالمعدات والتدريب الذي قُدِّم من قِبَل الوكالة إلى مختبرات مبادرة لقاح الإيدز في كينيا. واستطرد قائلاً إن بلده يشارك بنشاط في تنفيذ مشروع عن استخدام تقنيات النظائر لتقييم برامج التدخل التغذوي المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٦٩- وفي مجال العلاج الإشعاعي، تم تركيب كاميرا جديدة تعمل بأشعة غاما مقدّمة كجزء من مشروع لتحسين خدمات الطب النووي، وجرى إدخالها في الخدمة بمستشفى كينياتا الوطني حيث أصبحت قيد التشغيل. ويهدف مفهوم مشروع قُدِّم للوكالة فيما يخص برنامج التعاون التقني للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ إلى تعزيز خدمات العلاج الإشعاعي في مستشفى كينياتا الوطني وتوسيع نطاق تلك الخدمات لتشمل مستشفيين محليين آخرين. وقال إن بلده يؤيد أيضاً أنشطة الوكالة في إطار برنامج العمل من أجل علاج السرطان.

٧٠- ومن دواعي سرور بلده أيضاً أن الوكالة قبلت بالفعل ستة مفاهيم مشاريع للدورة المقبلة لبرنامج التعاون التقني، ويأمل أن تحصل هذه الاقتراحات على الدعم اللازم.

٧١- وقال، في ختام كلمته، إن كينيا ملتزمة بالوفاء بمساهماتها المالية للوكالة. وقد أوصت وزارته أيضاً مجلس الوزراء بأن ييسر التصديق على التعديل الذي أُدخِل على الفقرة ألف من المادة الرابعة عشرة من النظام الأساسي للوكالة.

٧٢- وَقدَّم السيد العيسوي (العراق) أطيب التهاني إلى السيد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وإلى الوكالة على منحهما جائزة نوبل للسلام ولمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس الوكالة، وقال إن له عظيم الشرف أن يتحدث أمام المؤتمر العام ممثلاً لأول حكومة عراقية منتخَبة بموجب دستور دائم صادَق عليه شعب العراق. حكومة روعِيَ في تأليفها الاستحقاق الوطني لتكون بحق ممثِّلة لكافة شرائح وتنوعات الشعب العراقي، واضعةً نُصب عينها إرساء دولة المؤسسات وسيادة القانون ومراعاة حقوق الإنسان. والحكومة عاقدة العزم على تجاوُز هذه الصعاب، وخاصة في ما يتعلق بالجانب الأمني، والبدء بتنفيذ برنامجها الذي اتفقت عليه الفعاليات السياسية العراقية كافة. ورجا دول العالم إظهار مساندتها لإنجاح العملية السياسية الجارية حالياً، وخصوصاً ما يتعلق بمشروع المصالحة الوطنية الذي أعلنه رئيس الوزراء العراقي. والعراق دولة عضو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ عام ١٩٥٩. والحكومة الحالية جادة في سعيها إلى تعويض ما فات نتيجة السياسات الطائشة والخاطئة التي انتهجها النظام السابق وبناء العراق الجديد وبتوجُّهات مخلصة تصُبّ في أُطُر سلمية وعملية من أجل تحقيق النمو الشامل واستعادة العراق لدوره الحضاري داخل المجتمع الإنساني، لذا فإنها تتوجه إلى الوكالة للبدء بصفحة جديدة من العلاقات أساسها الثقة والشفافية وطي صفحات الماضي التي اتسمت بعدم الثقة.

٧٣- وهنا لابد من الإشارة إلى استجابة الوكالة إلى طلب العراق مساعدته في مشروع إزالة آثار التلوث الحاصل في المنشآت العراقية وفي بيئته، والاجتماع الذي عُقِد في مقر الوكالة خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦ وبحضور عدد من الدول الأعضاء وما تمخَّض عنه هذا الاجتماع من نتائج إيجابية يمكن أن تكون البداية الصحيحة لإنجاز هذا المشروع. كما أن هناك خطوات جادة بالتعاون مع الوكالة في إعادة تأهيل الكوادر الفنية العراقية المتخصصة. ويشار بذلك إلى الدورة التي أقامتها الوكالة الدولية وبالتعاون مع الحكومة الأسترالية للفترة من ١٩ ولغاية ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ لتدريب عدد من الكوادر العراقية لتطبيق نظام الضمانات وأسلوب إعداد التقارير والسجلات الخاصة بحسابات المواد النووية. إضافةً إلى تنظيم ورشة العمل الخاصة بالسيطرة على المنافذ الحدودية العراقية لرصد المرور غير المشروع للمصادر والمواد المشعة، والتي نظمتها الوكالة بالتعاون مع وزارة الطاقة الأميركية للفترة من ١١ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وشارك فيها ٣٠ موظفاً عراقياً يمثلون وزارات وجهات عراقية مختلفة معنية بهذا الأمر.

٧٤- ومع كل ما تَحَقَّق خلال هذه الفترة القصيرة المنصرمة، إلا أن حاجة العراق إلى وقوف الوكالة وأجهزتها الفنية المتخصصة إلى جانبه في هذه المرحلة تتطلب المزيد من الجهد والدعم الاستثنائي، لأن ما حصل في العراق من تدمير وخراب ليس بالأمر البسيط الذي يمكن معالجته بالطرق الاعتيادية. وأكّد على ضرورة زيادة حصة العراق من المساعدات التقنية والفنية التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى العراق، للتعويض عن فترة العقوبات التي خضع لها العراق بعد عام ١٩٩٠ والإسراع في إعادة الروح إلى مؤسساته الوطنية وبناء كوادره لتمكينه من الاستفادة من الطاقة النووية للأغراض السلمية في قطاعات الزراعة والصحة والبيئة وتوليد الطاقة. والبلد كله أمل في أن تلقى مناشدته هذه الاستجابة من لَدُن الوكالة ودولها الأعضاء، وخاصةً ما يتعلق بالأمور التالية: الإسراع بتصفية المواقع النووية المدمَّرة وإزالة التلوث الحاصل في المنشآت للحفاظ على الإنسان والبيئة، والمساعدة في وضع استراتيجية وسياسة إدارة النفايات المشعة، واختيار مواقع لدفن النفايات المشعة، والمساعدة في إعداد التشريعات والضوابط لتصفية وإزالة التلوث، والعمل على سلامة نقل المواد الملوثة إشعاعياً وتوفير الأجهزة والمعدات المطلوبة لمراقبة نقل المصادر المشعة، ودعم المشاريع البحثية المشتركة في مجالات الصحة والموارد المائية والبيئة والوقاية من الإشعاع، وزيادة فرص التدريب والزيارات العلمية للكوادر العراقية المختصة.

٧٥- إن نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية يلعب دوراً حاسماً في صيانة السلم والأمن الدوليين، وهذا النظام هو حجر الزاوية لمنع الانتشار النووي. والعراق يساوره القلق من مخاطر انتشار الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط. إن العراق يؤمن بضرورة وأهمية جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها السلاح النووي. ويدعو وبقوة إلى انضمام الدول كافة إلى معاهدات حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، وبشكل خاص معاهدة منع الانتشار النووي وبدون تمييز. كما يطالب بتطبيق نظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية في منطقة الشرق الأوسط. وهنا لابد من التأكيد على تشديد المطالبة والدعوة لانضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار النووي، وإخضاع منشآتها ومرافقها النووية إلى نظام الضمانات الشامل للوكالة، والتي هي الخطوة الصحيحة لبناء الثقة وتحقيق سلام عادل ودائم في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

٧٦- أما ما يتعلق بقضية الملف النووي الإيراني، فمع تأكيد العراق على حق الدول غير القابل للتصرف في امتلاكها التقنية النووية واستخدامها في الأغراض السلمية، هذا الحق الذي كفلته معاهدة عدم الانتشار النووي، فإنه يدعو وبمسؤولية عالية الوكالة الدولية للطاقة الذرية والجمهورية الإسلامية في إيران للدخول في حوار جدي بما يضمن تطبيق قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن برنامج إيران النووي، لغرض تجنيب المنطقة مزيداً من التوتر في هذه المنطقة الحساسة وتوفير المناخ الملائم لتوجُّه دول المنطقة إلى عمليات التنمية في مجالاتها المختلفة.

٧٧- وقد ورد في التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ٢٠٠٥ فقرة تخص العراق تحت عنوان التحقق في العراق بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي. وأضاف يقول إن ما يريد ذكره وأمام الجميع، أن العراق الذي نعيشه اليوم والذي يمثِّل فيه أمام المؤتمر العام حكومته المنتخَبة عراق لا يمت بصلة إلى ما قبل ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ في توجُّهاته السياسية وفي نظرته إلى مستقبل العراق في محيطه الإقليمي والدولي. ودعا الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن ترسل فريقها الخاص إلى العراق للتأكُّد من خلوِّه من أية أنشطة أو برامج نووية محظورة. فنتائج استمرار هذه الحالة غير الصحيحة سوف تكون عكسية على شعب العراق واستمرار استنزاف موارده المالية والتي هو أحوج لها.

٧٨- إن استخلاص الدروس المريرة التي مر بها العراق، وإدراكاً لمضامين ومكوِّنات أمنه الوطني، فقد أعلن العراق تمسُّكه واحترامه للمعاهدات الدولية ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل ومنع الانتشار وأكَّد ذلك في دستور العراق الدائم. والعراق يعكف حالياً على دراسة موضوع التوقيع والمصادقة على البروتوكول النموذجي الإضافي لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد أُنشِئت لجنة على مستوى عالٍ لهذا الغرض وهي بصدد تقديم توصياتها بهذا الخصوص.

٧٩- وأكّد مجدّداً، في ختام كلمته، نية العراق الصادقة لأن يكون عامل استقرار في محيطه الإقليمي والدولي. واستطرد قائلاً إنه ليس هناك ما يخفيه بلده عن أحد. وحكومته جاءت لإعادة بناء العراق من جديد وفق أسس القانون الدولي ومراعاة حقوق الإنسان.

٨٠- وقال السيد غفالادزي (جورجيا) إن بلده ما زال ملتزماً بدعم الجهود التي تبذلها الوكالة لتعزيز نظام عدم الانتشار وآليات التحقق. وقد صدَّق البرلمان في جورجيا على الاتفاق المبرم بين جمهورية جورجيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والبروتوكول الإضافي

الملحق بها في عام ٢٠٠٣. وفيما يتعلق بمسألة الاتجار غير المشروع ذات الصلة، فقد تم تجهيز المعابر الحدودية في جورجيا بأنظمة للكشف الإشعاعي كجزء من مشروع مشترك ومستمر مع الولايات المتحدة.

٨١- والإرهاب العالمي مسألة تثير قلقاً خاصاً، ولاسيما الاهتمام في أوساط الجماعات والمنظمات الإرهابية بالمواد النووية والمشعة وغيرها من المواد الخطرة. وما زالت مسألة سلامة أراضي جورجيا لم تُحَلّ، وتظل الجيوب الانفصالية بمثابة ملاجئ للإرهابيين والمجرمين. وخطر الاتجار غير المشروع بالمواد النووية حاد بشكل خاص في مناطق أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية حيث لا توجد سيطرة للحكومة المركزية، بما يُزيد بدوره من خطر النقل غير المشروع للمواد النووية والمشعة في جميع أنحاء منطقة القوقاز.

٨٢- وعلى الرغم من هذه الصعوبات ، نفَّذت جورجيا عدة مشاريع، بما في ذلك مشروع مسح المصادر اليتيمة بدعم من الوكالة الذي بدأ في عام ٢٠٠٢ وحقّق نتائج مهمة. ومن المقرر أن يقدَّم مشروع خطة للتأهب والتصدي لحالات الطوارئ النووية والإشعاعية على المستوى الوطني إلى البرلمان في جورجيا في خريف عام ٢٠٠٦. وقدَّمت الوكالة مساعدة من جانب خبراء في إعداد الخطة.

٨٣- والصحة البشرية هي أحد أهم مجالات التعاون بين الوكالة وجورجيا. وتحظى مشاريع التعاون التقني الإقليمية والوطنية المتعلقة بمكافحة السرطان وتحسين التصوير المقطعي بالحاسوب والأشعة السينية بالأولوية الأولى. وتؤيد جورجيا بحزم وضع معايير دولية للحماية الإشعاعية للمرضى والطواقم الطبية.

٨٤- وبفضل المساعدة التي تقدمها الوكالة ووزارة الطاقة في الولايات المتحدة، يجري تخزين المصادر المشعة مؤقتاً وفقاً للمعايير الدولية.

٨٥- وأعلن أن بلده مهتم بالشراكة العالمية للطاقة النووية المعلَنة من قِبَل الولايات المتحدة. والاستقلال في مجال الطاقة وتنويع مصادر الطاقة هما من المكونات الاستراتيجية لسياسة جورجيا.

٨٦- وتعتمد جورجيا على دعم الوكالة لمزاولة الأنشطة المتصلة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية ولتنفيذ أهداف الوكالة بشكل عام، وهي تشعر بالامتنان للمساعدة التي تتلقاها.

٨٧- وعلى الرغم من الصعوبات المالية الخطيرة، تظل حكومة بلده ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الوكالة. وقد طلبت جورجيا رسمياً إبرام اتفاق بشأن خطة للدفع مدتها عشر سنوات ابتداءً من عام ٢٠٠٧ لتسديد المتأخرات المستحقة عليها في الميزانية العادية، فضلاً عن اتفاق بشأن خطة للدفع مدتها ثلاث سنوات لتسوية تكاليف البرامج المقدَّرة المتأخرة عليها.

٨٨- وقال السيد فاييم غيريرو (البرازيل) إن البرازيل، كعضو مؤسس في الوكالة، قد عملت بشكل مكثف على مدى السنوات الخمسين الماضية على تعزيز مهمة الوكالة المزدوجة للمساعدة في تطوير الطاقة الذرية للأغراض السلمية وتطبيق الضمانات التي وضعتها معاهدات نزع السلاح وعدم الانتشار. ولقد كان البرنامج النووي البرازيلي يقوم دائماً على أساس الالتزام القاطع بالأمان والاستخدام السلمي. وهكذا، فإن بلده انضم إلى الصكوك الدولية ذات الصلة والتوجيهات والمبادئ التوجيهية الطوعية للوكالة وقام بتنفيذها. وفي الآونة الأخيرة، أُبرم اتفاق مع الوكالة بشأن نهج ضمانات لمرفق الإثراء في ريسيندي، وأعربت البرازيل عن التزامها بمدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها والإرشادات المرتبطة بها بشأن استيراد المصادر المشعة وتصديرها.

٨٩- وتعزيز أنشطة التعاون التقني للوكالة أمر حاسم للحفاظ على التوازن بين الركائز الثلاث لأنشطة المنظمة وتقوية شرعيتها. وقد أدت الزيادة الكبيرة في الموارد المخصصة لأنشطة التحقق والأمان إلى تفاقم الاختلال في التوازن بين الركائز الثلاث. ويواصل بلده دعم الجهود الرامية إلى تعزيز تنفيذ برامج التعاون التقني للوكالة، التي تشارك فيها البرازيل بصفة المانح والمتلقي على حد سواء. وهنَّأ الممثلَين المقيمَين لكلٍّ من سري لانكا والنرويج على عملهم الممتاز الذي أسفر عن توافق في الآراء بشأن تمويل صندوق التعاون التقني للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، وفيما يخص أرقام التخطيط الإرشادية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١.

٩٠- وفيما يتعلق بالأمان والأمن، تعتمد البرازيل على بنية تنظيمية ورقابية وطنية متسقة قادرة على ضمان الحماية المادية للمواد النووية والمشعة في أثناء استخدامها وتخزينها ونقلها. وتقع المسؤولية الرئيسية عن ضمان الأمان والحماية المادية للمرافق النووية على عاتق الدول، التي ينبغي بالتالي أن تكون الجهات الفاعلة الرئيسية في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الصكوك ذات الصلة. ويتطلب هذا الجهد في كثير من الأحيان تعاوناً تقنياً ومالياً على المستوى الدولي لتعزيز المؤسسات وتدريب الموارد البشرية. وقد وضعت لجنة الطاقة النووية الوطنية البرازيلية برامج وإجراءات تأخذ هذا الهدف بعين الاعتبار. وتحافظ البرازيل على برنامج تعاون واسع النطاق بالتنسيق مع الوكالة، في إطار الاتفاق التعاوني لترويج العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية والكاريبي (أركال)، وهي على استعداد لتقاسم خبرتها مع البلدان الأخرى في المنطقة.

٩١- وتطوير ثقافة للأمان له أهمية حاسمة بالنسبة للتعريف من قِبَل الهيئات الرقابية بقواعد وإجراءات معالجة المصادر النووية والمشعة؛ وهو يتسم أيضاً بأهمية حيوية بالنسبة لجميع العمليات المتعلقة بتشغيل المرافق النووية ومعالجة أو تخزين أو نقل المصادر النووية والمشعة. ولفت الانتباه إلى المنتدى الأيبيري-الأمريكي للمسؤولين الرقابيين النوويين، ومن أهدافه الرئيسية إنشاء الشبكة الأيبيرية-الأمريكية للأمان الإشعاعي، التي تمثل أداة مفيدة لتبادل المعارف والخبرات حول معايير الأمان، وإجراءات الترخيص، ومراقبة المصادر المشعة، وحماية المرضى، والتعليم والتدريب.

٩٢- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وقّعت البرازيل والأرجنتين مذكرة تفاهم في إطار الاتفاق الثنائي حول التعاون النووي لتيسير مواءمة التشريعات والإجراءات المتعلقة بالمصادر المشعة. وأعرب عن الأمل في إمكانية استفادة البلدان الأخرى في المنطقة من تلك التجربة.

٩٣- وأوضح أن الجهود المبذولة لتعزيز النظام الدولي بشأن الأمان والحماية المادية للمصادر النووية والمشعة، واستحداث صكوك دولية جديدة للحماية ضد الإرهاب النووي، وإن كانت تستحق الثناء، ليست كافية. وهناك حاجة لتعزيز نظم رصد المعامَلات غير المشروعة التي تنطوي على مواد نووية ومشعة، بما في ذلك مراقبة التدفقات المالية غير النمطية والتحقق منها. ولقد كان قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ (٢٠٠٤) تطوراً إيجابياً في هذا الصدد. وقامت الحكومة البرازيلية بإنشاء البرنامج الوطني للمنتجات الحساسة، الذي يهدف إلى المواظبة على إبلاغ العناصر الفاعلة في القطاع النووي بالالتزامات التي تعهَّد بها البلد وبمخاطر الانتشار. ويهدف البرنامج أيضاً إلى تعزيز الثقة لتشجيع هذه الجهات الفاعلة على مواصلة إبلاغ الحكومة بشأن العملاء المحتملين والمعامَلات التجارية في المستقبل. ويمكن للتعاون الدولي أن يلعب دوراً مهماً في هذا المجال. والبرازيل، بوصفها عضواً في مجموعة موردِّي المواد النووية، قد نقلت إلى اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٥٤٠ استعدادها لتقاسُم الخبرات مع البلدان المهتمة في مجال التكنولوجيا والمواد وضوابط نقل المفردات ذات الاستخدام المزدوج.

٩٤- ويكمن التوازن بين تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والتحقق ونزع السلاح في صلب معاهدة عدم الانتشار، التي لا تزال حجر الزاوية في النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار. ومن أجل تعزيز معاهدة عدم الانتشار، ينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى لإحراز تقدم فيما يتعلق بجميع الركائز الثلاث للمعاهدة، التي يعزز بعضها بعضاً. ويجب عدم تقييد حق الدول غير القابل للتصرف في تطوير واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، والامتثال للمادة الرابعة من المعاهدة أمر حيوي. وركيزة عدم الانتشار التي تقوم عليها المعاهدة ذات أهمية قصوى، وتقر البرازيل بمهنية الوكالة في تطبيق الضمانات المنصوص عليها بموجب المادة الثالثة من المعاهدة. وقد أصبحت مخاوف الانتشار أكثر حدة في السنوات الأخيرة، ولاسيما فيما يتعلق بخطر احتمال وقوع أسلحة دمار شامل أو مواد مشعة في أيدي جهات فاعلة غير حكومية. ومع ذلك، فإن التحديات فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل لا تقتصر على الاتجاهات المعاصرة للانتشار. وتظل التحديات التقليدية قائمة، وقد أصبح من الواضح بشكل متزايد أن تجاهُل أحكام المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار قد يؤثر سلباً على تنفيذ المعاهدة.

٩٥- ولا يزال امتلاك أسلحة الدمار الشامل من قِبَل عدد قليل من الدول مصدر قلق بالغ للبشرية جمعاء. ونزع السلاح وعدم الانتشار مترابطان ويعزز أحدهما الآخر. ويتوقف تنفيذ استراتيجية مستدامة وطويلة الأجل على اعتماد تدابير في وقت واحد في مجالي نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. والتنفيذ المتوازن لجميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار أساسي لتحقيق أهدافها. وقد وصلت معاهدة عدم الانتشار إلى لحظة حاسمة في تاريخها. وبالنظر إلى الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين من جراء حيازة الأسلحة النووية وانتشارها المحتمل، فإنه لا يمكن للمجتمع الدولي تحمُّل المزيد من الفشل في معالجة القضايا التي تعرِّض التنفيذ الكامل للمعاهدة للخطر.

٩٦- ويحتاج الأمر أيضاً إلى بذل جهود جادة لتحقيق بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي يمثل حجر الزاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. وتتطلع البرازيل أيضاً إلى البدء المبكر للمفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح.

٩٧- وقد طُرح اقتراح بإنشاء آلية لضمان الإمدادات من الوقود النووي في سياق إطار جديد محتمل لدورة الوقود النووي. وبالنظر إلى الآثار التجارية والاقتصادية والاستراتيجية لهذا الاقتراح، ينبغي النظر فيه بعناية، سواء في سياق الوكالة أو المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار. وينبغي لأي تحليل أن يأخذ في الاعتبار ضرورة الحفاظ على حق الدول في تطوير التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية، بما في ذلك دورة الوقود، فضلاً عن إحراز تقدم مماثل في مجال نزع السلاح والحد من التسلُّح من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. والحدث الخاص بشأن دورة الوقود، المقام خلال المؤتمر العام، يمكن أن يوفر مدخلات تقنية مفيدة للدراسة الوافية لهذه المسألة في المحافل المناسبة.

٩٨- وينبغي لأي اقتراحات مقدَّمة من جانب اللجنة الاستشارية المعنية بالضمانات والتحقق في إطار النظام الأساسي للوكالة أن تكون متفقة بدقة مع الإطار القانوني للنظام الأساسي والأنواع الثلاثة المختلفة من اتفاقات الضمانات. كما يتعين أن تركز اللجنة في المقام الأول على التدابير التي قد تعزز كفاءة تنفيذ الضمانات، واضعةً في اعتبارها الحاجة إلى تجنُّب تحميل البلدان النامية بالتزامات مالية إضافية.

٩٩- وهناك اتجاه واضح نحو نشر التكنولوجيات النووية وزيادة استخدام القوى النووية في الأنشطة المدنية. وقد رسَّخت القوى النووية نفسها كبديل قادر على المنافسة اقتصادياً وسليم بيئياً لتلبية الطلب المتزايد على

الكهرباء. ولذلك فإنه لا يمكن لأي بلد نَبذ استخدام تلك التكنولوجيات، التي تتسم بأهمية خاصة من أجل التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، أثنى على الأمانة لمبادراتها في مجال بناء القدرات وإدارة المعرفة النووية والحفاظ عليها.

١٠٠- وتعلق البرازيل أهمية قصوى على التعاون بين الهيئة البرازيلية-الأرجنتينية لحصر ومراقبة المواد النووية والوكالة في مجال تطبيق الضمانات المنصوص عليها في الاتفاق الرباعي. وينبغي للهيئتين مواصلة العمل بطريقة منسقة لتجنُّب الازدواجية في الجهود وتحسين كفاءة التكلفة وتقليل الاضطرابات المحتملة لتشغيل المرافق النووية في البرازيل والأرجنتين.

١٠١- وأشار، ناطقاً باسم وفدي البرازيل والأرجنتين، إلى أن عام ٢٠٠٦ يوافق الذكرى السنوية الخامسة عشرة لإنشاء الهيئة البرازيلية-الأرجنتينية لحصر ومراقبة المواد النووية، التي أُقيمت لدعم الضمانات فيما يتعلق بالأنشطة النووية البرازيلية والأرجنتينية وتقديم ضمانات للمجتمع الدولي بشأن الطبيعة السلمية لتلك الأنشطة. وقد نفَّذت الهيئة المذكورة، منذ نشأتها، أكثر من ١٠٠٠ عملية تفتيش في مرافق نووية في الأرجنتين والبرازيل، وشاركت في النقاش العالمي حول الضمانات النووية، وأصدرت أكثر من ٦٠ منشوراً من المنشورات التقنية المتعلقة بأنشطتها. والعلاقة بين الهيئة المذكورة والوكالة، المنصوص عليها في الاتفاق الرباعي، حاسمة للقيام بأنشطة الضمانات المشتركة وتحسين الأعمال ذات الصلة التي تقوم بها هذه الهيئة. وقد أصبحت الهيئة لاعباً رئيسياً في النظام العالمي لعدم الانتشار، ومَكَّنَت البرازيل والأرجنتين من تقديم أدلة مادية على التزامهما بالاستخدام السلمي للطاقة النووية وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

١٠٢- وقالت السيدة ميلين (السويد) إن منح جائزة نوبل للسلام للوكالة ومديرها العام في ٢٠٠٥ كان اعترافاً عن جدارة وفي الوقت المناسب بمساهمة الوكالة في جعل العالم أكثر أماناً من انتشار الأسلحة النووية والحوادث النووية على السواء. كما أنه اعتراف بالصوت الواضح لمديرها العام في جهوده لتحريك جدول الأعمال المتصل بعملية نزع السلاح وعدم الانتشار إلى الأمام. ولذلك أهمية خاصة في الوقت الحاضر، حيث يتعرض النظام المتعدد الأطراف للهجوم.

١٠٣- وإذا نظرنا إلى الوراء على مدى العقود الخمسة من تاريخ الوكالة، تَبرُز أحداث معينة وهي: الرؤية الجريئة لمنظمة معنية بتسخير الذرة من أجل السلام؛ ومعاهدة عدم الانتشار ودور الوكالة في تلك المعاهدة؛ والخبرات المكتسبة في وقت مبكر من تسعينات القرن الماضي والتي أفضت إلى الجهود الرامية لشحذ نظام الضمانات، وفي الوقت نفسه إيجاد وسائل لتحسين الأمان النووي في جميع أنحاء العالم.

١٠٤- وقد تمتَّعت السويد بعقود من التعاون الممتاز مع الوكالة واستفادت كثيراً من عمل الوكالة في مجالات الأمان النووي والإشعاعي والتحقق. وكان للسويد كذلك عظيم الشرف إذ زوَّدت الوكالة باثنين ممن تولوا منصب المدير العام بها، وهما الدكتور سيغفارد إكلوند والدكتور هانز بليكس.

١٠٥- وقال إن إنشاء الوكالة، من خلال اعتماد نظامها الأساسي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦، قد وضع نهاية لجهود غير ناجحة للسيطرة على الطاقة النووية. وأدى عدم التوصل إلى اتفاق خلال السنوات الأولى بعد الحرب العالمية الثانية إلى مأزق تم التغلب عليه من خلال خطاب الرئيس أيزنهاور بشأن تسخير الذرة من أجل السلام أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٣.

١٠٦- وقال إن مفهوم إنشاء مصرف للمواد النووية تديره الوكالة كان القضية المركزية التي تـَمَحوَرَ حولها تسخير الذرة من أجل السلام منذ البداية. وحتى في ذلك الوقت، ذُكِر أن مثل هذا المصرف يجب أن يكون آمناً تماماً من السرقة أو الهجوم، وهذا في الواقع هو أول تلميح لما أصبح يُعرَف في وقت لاحق بعد ذلك بكثير باسم الإرهاب النووي. واتـُّبعت هذه المتطلبات في وقت لاحق في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وبرنامج الوكالة للأمن النووي.

١٠٧- وقد نوقشت فكرة إنشاء مصرف للمواد النووية مراراً وتكراراً في الوكالة، سواء كان ذلك في اللجنة المعنية بضمانات الإمدادات في ثمانينات القرن الماضي، أو كموضوع للحدث الخاص المُقام خلال الدورة الحالية للمؤتمر العام. والسويد، كدولة حائزة للقوى النووية مع عدم وجود قدرة إثراء وطنية، تشدِّد على ضرورة الحصول على الوقود النووي بصورة موثوق بها. وإذا أمكن أن يتحقق هذا دون استثمار مكلـِّف في مرافق الإثراء، فسيكون ذلك أفضل بكثير. وتظل السويد على استعداد لإلقاء نظرة إيجابية على مختلف الاقتراحات المتصلة بالنـُهُج المتعددة الأطراف المطروحة للمناقشة بشأن دورة الوقود النووي. وهي منفتحة حيال الاقتراحات التي تهدف إلى التقليل من مخاطر الانتشار المرتبطة بتكنولوجيات الإثراء وإعادة المعالجة. وعلاوةً على ذلك، ينبغي أن تـُستخدَم الوكالة كمنتدى من أجل استكشاف مختلف السبل للحد من هذه المخاطر.

١٠٨- وقال إن بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٧٠ كان واحداً من أهم الأحداث في تاريخ نزع السلاح وعدم الانتشار. وتظل معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية في النظام المتعدد الأطراف لنزع السلاح النووي وعدم انتشاره. والوكالة، بوصفها الهيئة المسؤولة عن تنفيذ التزامات عدم الانتشار وفقاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، هي السلطة الدولية الوحيدة للتحقق النووي.

١٠٩- وقد تبيَّن أن اتفاقات الضمانات الشاملة أقل شمولاً من المتوخى أصلاً، كما أظهرت الأحداث في العراق بعد حرب الخليج الأولى. وفي نهاية المطاف، أسفرت الجهود التي تَلَت ذلك لتعزيز نظام ضمانات الوكالة عن إنشاء البروتوكول الإضافي. وخلال تلك العملية، وفَّرت السويد فرصاً لإجراء تجارب ميدانية متعلقة بمسودة أحكام معيَّنة من البروتوكول. وهذه التجارب، التي كانت تهدف لطمأنة النقّاد إلى الجدوى العملية لتلك الأحكام، ساهمت بنجاح في تحقيق إنجاز مهم وهو إنشاء البروتوكول الإضافي النموذجي.

١١٠- وعلى صعيد سياسي أكبر، تتفق السويد مع اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل التي تشدِّد على أهمية البروتوكول الإضافي في تعزيز فعالية نظام منع الانتشار النووي. وتشكِّل اتفاقات الضمانات الشاملة مع البروتوكولات الإضافية معيار التحقق الحالي من جانب الوكالة.

١١١- ولقد كانت الهجمات الإرهابية قبل خمس سنوات نقطة انطلاق للتطوير السريع للجهود التي تبذلها الوكالة من أجل تعزيز الأمن النووي في جميع أنحاء العالم. وتم إنشاء صندوق الأمن النووي من خلال التبرعات المقدَّمة من الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية معاً لتمويل تدابير منع الإرهاب النووي. واجتاز برنامج الوكالة للأمن النووي تحولاً كبيراً سواء من حيث الكمية والنوعية. وعلاوةً على ذلك، اتخذت الدول الأعضاء خطوات متصلة بأنشطتها النووية لمنع الإرهاب النووي. والسويد ليست استثناءً من القاعدة: فمن المقرر أن تدخل اللوائح المنقـَّحة المُلزمة قانونياً حيز النفاذ بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، مما يتطلب عملياً من كل جهة مرخـَّص لها تعزيز الحماية المادية لمرافقها.

١١٢- وكرد فعل على حادث تشيرنوبيل المأساوي في عام ١٩٨٦، بدأت جهود مكثفة لتحسين الأمان النووي في جميع أنحاء العالم. ونتيجةً لذلك، أُنشِئت اتفاقية الأمان النووي والاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في

الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة، ولقيت كلتاهما اعترافاً واسع النطاق. وفي السويد، تشكل الاتفاقيتان، جنباً إلى جنب مع معايير الأمان الخاصة بالوكالة، أساس اللوائح المنقحة بشأن الأمان النووي والتصرف في النفايات النووية.

١١٣- وقد تم إنشاء البرنامج السويدي للقوى النووية في ستينات القرن الماضي. ومنذ ذلك الوقت، تطورت اللوائح من التركيز فقط على المسائل التقنية لتشمل العوامل البشرية المتعلقة بإدارة المرافق النووية. ومعايير الأمان النووي التي تمت الموافقة عليها مؤخراً ذات جودة عالية، وهي بمثابة نقطة انطلاق جيدة لإصدار اللوائح الوطنية. وكان إعلان دوائر الصناعة السويدية بأنها تعتزم تمديد تشغيل مفاعلاتها النووية دافعاً لعمل واسع النطاق بهدف إدخال تعديلات أو تحسينات لاحقة على اللوائح القائمة على أساس معايير الأمان الخاصة بالوكالة.

١١٤- وجاءت الحادثة التي وقعت في محطة فورسمارك للقوى النووية في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦، حيث تعطّل نظام القوى في حالات الطوارئ جزئياً، لتسلّط الضوء على الحاجة إلى التعاون الدولي في مجالات مثل الترابط بين نظم القوى الخاصة بالمفاعلات في حالات الطوارئ، واتخاذ ترتيبات للوقوف على الآراء المستمدّة من الخبرات، ومدى التعقيد الذي يكتنف إدخال تكنولوجيا جديدة في المحطات القائمة. والسويد على استعداد لتقاسُم خبرتها مع بقية المجتمع الدولي، وتعتزم استضافة مؤتمر دولي لمعالجة هذه القضايا.

١١٥- ويرد صراحةً ذكر اثنتين من الركائز الثلاث للوكالة، وهما الأمان والتحقق، كوظائف في النظام الأساسي. أما الركيزة الثالثة، وهي التعاون التقني، فقد أُنشئت أيضاً في مرحلة مبكرة، وأصبحت في موضعها تماماً بالفعل بحلول عام ١٩٦٠. وتَطَوَّرَ برنامج التعاون التقني إلى آلية تعمل بشكل جيد للوقوف على احتياجات الدول الأعضاء والاستجابة لها من خلال تنفيذ مشاريع بدعم كامل من الحكومات.

١١٦- وتتفهَّم السويد تفهُّماً كاملاً الحاجة إلى تمويل يمكن التنبؤ به لبرنامج التعاون التقني، ولذا فإنها ساهمت باستمرار بحصتها في صندوق التعاون التقني. وتعهَّدت بنصيبها كاملاً في هذا الصندوق لعام ٢٠٠٧.

١١٧- وقد أدى انتهاء الحرب الباردة، من بين أمور أخرى، إلى ظهور عدد من الدول الحائزة لأسلحة نووية التي يُحتمَل أن تتخلى عن برامج تطوير الأسلحة وتصبح دولاً غير حائزة للأسلحة النووية. وليس من قبيل المبالغة التأكيد على أهمية تلك الأحداث بالنسبة لعدم الانتشار. كما أن التأكيد على عدم كفاية هذه التطورات ليس أمراً مغالى فيه. ونظام عدم الانتشار ونزع السلاح بأكمله واقع تحت ضغوط. فقد أبلغت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بانسحابها من معاهدة عدم الانتشار وأعلنت أنها تمتلك أسلحة نووية. وما زالت هناك مخاوف شديدة بشأن البرنامج النووي الإيراني. وخطر حصول الإرهابيين على أسلحة دمار شامل هو تهديد آخر للأمن الجماعي. والتقدم المحدود نحو نزع السلاح النووي يقوِّض أيضاً الاتفاقات المتعددة الأطراف. ومبادرة التعاون النووى المدنى المشتركة بين الولايات المتحدة والهند، على الرغم من أنها مفهومة من منظور احتياجات الهند من الطاقة، تطرح مشاكل خطيرة من وجهة نظر النظام المتعدد الأطراف لعدم الانتشار.

١١٨- ويتعين معالجة هذه التحديات بصورة جماعية ومتعددة الأطراف. فلا يمكن لبلد واحد مواجهتها وحده. ويجب أن تكون هناك مجموعة من التدابير والقرارات والاتفاقات. وقال إن اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل طرحت مجموعة واسعة من التوصيات التي تستحق دراسة جدية. وقد سلطت اللجنة الضوء أيضاً على دور الوكالة فيما يتعلق بكلٍّ من التحقق ودورة الوقود النووي. وحدَّد المدير العام، في المحاضرة التي ألقاها بمناسبة الحصول على جائزة نوبل، ثلاث خطوات ملموسة هي: حماية المواد وتعزيز التحقق؛ والتحكم في دورة الوقود؛ والإسراع في جهود نزع السلاح. وتظل الوكالة لا غنى عنها بالنسبة للجزء المتصل بعدم الانتشار من هذه

الخطوات. وبالنظر إلى الخمسين سنة المقبلة، فإن الوكالة ستكون بالتأكيد قوة أكثر أهمية في ضمان استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية فقط. وفي ضوء تاريخ الوكالة، يمكن الحكم بأن أنشطتها ستكون حريصة أكثر من أي وقت مضى، وستصل على الأرجح إلى مجالات جديدة مثيرة للاهتمام بمزيج من المنهجيات المبتكرة الجديدة.

١١٩- وشدد السيد كوانيشيف (كازاخستان) على أهمية ضمان فعالية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيز الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز نظام عدم الانتشار. وقال إن الامتثال للالتزامات التي أبرمتها الأطراف في معاهدة عدم الانتشار غير مشروط.

١٢٠- وأوضح أن كازاخستان تشارك بنشاط في الشراكة العالمية لمجموعة البلدان الثمانية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، ومبادرة الأمن من الانتشار، ومبادرة الولايات المتحدة للحد من التهديدات العالمية. وهي تؤيد المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي التي أعلن عنها الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، وقد وقَّعت على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

١٢١- وقال إن بلده اتخذ تدابير لتعزيز رصد الإشعاع على حدوده وترقية نظامه لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية وغيرها من المواد المشعة، وهو يؤيد بقوة قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ (٢٠٠٦).

١٢٢- وسياسة كازاخستان للرقابة على الصادرات تتماشى مع جميع المعايير المقبولة عموماً. وبوصفها عضواً في مجموعة مورِّدي المواد النووية، فإنها قد اتخذت تدابير فعالة للوفاء بالتزاماتها في مجال تعزيز نظام عدم الانتشار النووي. ونظامها لمكافحة عمليات النقل غير المشروع للمواد والتكنولوجيات النووية قائم في موضعه ويجري تحسينه باستمرار.

١٢٣- وأعرب عن قلق بلده البالغ لأن عدداً من البلدان التي تمتلك عناصر دورة وقود نووي ما زالت لم تنضم للأنظمة الدولية لمراقبة عمليات نقل المواد النووية، مما يترك الباب مفتوحاً أمام إمكانية الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والنقل غير المشروع للتكنولوجيات. ومن ناحية أخرى، هناك حاجة إلى دراسة متأنية قبل تنفيذ أي قيود جديدة على عمليات نقل التكنولوجيات النووية، وذلك لتجنُّب خلق عقبات غير معقولة أمام الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

١٢٤- وقال إن وزارة الطاقة والموارد المعدنية في كازاخستان، انطلاقاً من كونها على بيِّنة بالمخاطر المحتملة للمواد العالية الإثراء، اعتمدت برنامجاً مدته خمس سنوات لتحويل مفاعل أبحاث إلى العمل بوقود نووي منخفض الإثراء. والعمل مستمر بشأن وقف تشغيل مفاعل التوليد السريع BN-350 في أكتاو بشكل مأمون، وتخفيض مزيج اليورانيوم العالي الإثراء في محطة أولبا التعدينية في أوست-كامينوغورسك.

١٢٥- وقد بدأت كازاخستان تنفيذ أحكام المدونة المنقحة لقواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها. ونُفِّذت بنجاح مشاريع لتعزيز السيطرة على مصادر الإشعاع المؤيِّن وضمان الإدارة السليمة والآمنة للمصادر القوية. وتم إنشاء سجل وطني لمصادر الإشعاع المؤيِّن وجرد المصادر المشعة في البلد. وأعرب عن شكره للوكالة والبلدان المشاركة في تلك المشاريع على المساعدة المقدَّمة من جانبهما.

١٢٦- وقال إنه، بدعم من حكومة كازاخستان، تم مؤخراً تسجيل شركة مساهمة مشتركة في كورشاتوف من المتوقع أن تكون بمثابة قاعدة لتطوير التطبيقات السلمية للطاقة النووية في كازاخستان، بما في ذلك القوى النووية. وقال إن الحكومة تدعم أيضاً عدداً من المشاريع الواسعة النطاق، بما في ذلك بناء معجل للأيونات الثقيلة في أستانا، من المقرر أن يُفتتَح لتشغيله قريباً، وبناء مفاعل توكاماك لبحوث المواد في كورشاتوف. ويجري التخطيط لإنشاء أحد المراكز الكبرى للطب النووي في ألماتي.

١٢٧- وأضاف قائلاً إن بلده لعب دوراً نشطاً في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وقد تم التوقيع على المعاهدة المنشئة لهذه المنطقة في ٨ أيلول/سبتمبر من قِبَل قيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان وبلده. وتتسم المنطقة بعدد من المزايا الفريدة فهي: تضم دولة (كازاخستان) كان لديها في الماضي رابع أكبر ترسانة نووية في العالم؛ وهي أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الشمالي؛ وهذا هو أول اتفاق أمني متعدد الأطراف يجمع كل بلدان آسيا الوسطى الخمسة؛ وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في إقليم تحدُّه دولتان نوويتان. والمعاهدة، التي تحظر تطوير أو تصنيع أو تخزين أو اقتناء أو حيازة أجهزة متفجرة نووية داخل المنطقة، من شأنها أن تعزز الأمن في آسيا الوسطى وأن تشجع على بناء الثقة والتعاون على الصعيد الإقليمي. وهي أيضاً مساهمة فعالة في مكافحة التهديدات الخطيرة للسلام والأمن ومنع وقوع المواد الانشطارية في أيدي الجماعات الإرهابية. وقد لقيت المعاهدة ترحيباً فعلياً من جانب الاتحاد الروسي والصين.

١٢٨- ولكل بلد الحق في تطوير الطاقة النووية للاستخدامات السلمية وفقاً للنظام الأساسي للوكالة، وينبغي تقديم كل المساعدة اللازمة من جانب الوكالة لتحقيق هذه الغاية. ومن المهم البحث عن سبل لحل النزاعات التي نشأت مؤخراً، ولإعادة بناء ثقة المجتمع الدولي في الأنشطة النووية للبلدان، دون تقييد حقها في التطور التكنولوجي أو حصولها على المعرفة.

١٢٩- وكان رئيس كازاخستان قد أشار، في بيانه خلال مؤتمر مجموعة البلدان الثمانية في تموز/يوليه ٢٠٠٦، إلى أنه من أجل ضمان الأمن العالمي، يتعين المضي قُدُماً نحو نزع السلاح النووي الكامل، لأن الأسلحة النووية، شأنها شأن جميع أسلحة الدمار الشامل، تمثل تهديداً مباشراً للبشرية. ولقد حان الوقت للتفكير في مصادر الطاقة البديلة وأمن الطاقة العالمي. ومثل بلدان أخرى خطّطت لبناء محطات للقوى النووية أو تخطط لذلك، ينبغي إعطاء الفرصة لإيران من أجل إجراء بحوث علمية وتقنية وتحسين أمان محطاتها الخاصة بالقوى النووية والتعامل مع مشاكل الوقود النووي والنفايات النووية. ويتعين أن تكون هذه الأنشطة شفافة، وعلى المجتمع الدولي أن يكون قادراً على رصدها.

١٣٠- ومن المهم منع استخدام المواد الانشطارية لأغراض عسكرية. ولهذه الغاية، سيكون من المفيد النظر في إنشاء هيئة تحت رعاية الوكالة من أجل ضمان توفير إمدادات الوقود لمحطات القوى النووية وإدارة التخزين ومعالجة النفايات. ومن شأن ذلك أن يساعد في السيطرة على أي تحريف للمواد الخام اللازمة لإنتاج الأجهزة النووية للاستخدام العسكري.

١٣١- وقال السيد العويس (الإمارات العربية المتحدة) إن بلده حريص على إرساء نظام دولي متين يرتكز على مبادئ التضامن والسلام والعدل والمساواة. وتشارك دولة الإمارات العربية المتحدة بفعالية منذ انضمامها إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في كافة أنشطتها وبرامجها. وفي هذا الإطار يولي بلده أولوية مطلقة لتعزيز

التعاون مع الوكالة من أجل تطوير قطاع العلوم والتكنولوجيا وتدعيم الاستعمالات السلمية للتكنولوجيا النووية في مختلف المجالات التنموية.

١٣٢- كما تتابع دولة الإمارات العربية المتحدة ببالغ الاهتمام مختلف الإنجازات والنجاحات التي حققتها الوكالة على مدار الخمسين سنة الماضية على المستويين الفني والتنظيمي، والتي كان لها الأثر الكبير في دعم الثقة لدى الجميع في قدرتها على الاضطلاع بالمسؤوليات المنوطة بها وفقاً لما جاء في نظامها الأساسي وتماشياً مع ما تقتضيه المتغيرات الدولية.

١٣٣- إن دولة الإمارات العربية المتحدة تشيد بالأنشطة التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الهادفة إلى توطيد التعاون الدولي في الاستخدامات المأمونة والسلمية للطاقة النووية في كافة المجالات التي تخدم الإنسان تنموياً واقتصادياً وصحياً. وتُثمِّن كذلك جهودها المتواصلة في التحقُّق من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية لصَون الأمن الدولي وإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وفي هذا الإطار، نَوَّهَ بالمستوى المتميز للتعاون القائم بين دولة الإمارات العربية المتحدة والوكالة، والذي تَمَثَّلَ في تمويل العديد من مشاريع التعاون الفني سواءً في إطار البرامج الوطنية أو الإقليمية أو الدولية. وكذلك في توفير فرص تأهيل العديد من الكفاءات الوطنية وإكسابها خبرات متميزة في عدة مجالات. ويتطلع بلده إلى أن تواصل الوكالة هذا الدعم لتتمكن دولة الإمارات العربية المتحدة من بناء قاعدة تكنولوجية متقدمة في ميدان الاستعمالات السلمية للطاقة النووية. وبهذه المناسبة فإنها تأمل أن يحظى برنامج التعاون الفني الذي تَقَدَّمَت به الإمارات لسنتي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ بكل الدعم والمساندة من الوكالة.

١٣٤- لقد احتضنت الإمارات خلال السنوات الماضية عدداً من الورش العلمية والاجتماعات الإقليمية في مختلف المجالات تحت مظلة الوكالة وسخَّرت إمكانياتها البشرية والعلمية لخدمة المتدرِّبين في إطار التعاون مع الوكالة. ووجَّه الشكر والتقدير لإدارة التعاون الفني على جهودها في تنظيم تلك الدورات والاجتماعات. هذا وفي إطار دعم مختلف البرامج التنموية التي تنجزها الوكالة، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تحرص على تسديد مساهمتها في ميزانية الوكالة بشكل منتظم.

١٣٥- إن دولة الإمارات العربية المتحدة تدعم جهود الوكالة في سعيها لتطبيق ضمانات على جميع الأنشطة النووية في الشرق الأوسط، كخطوة ضرورية نحو إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بصفة عامة والأسلحة النووية بصفة خاصة. وأعرب عن قلقه الشديد إزاء تأخُّر استجابة المجتمع الدولي للمبادرات العربية الداعية للالتزام بتطبيق نظام الضمانات على جميع الأنشطة النووية بالمنطقة.

١٣٦- وقال السيد أوليفيرا (الهيئة البرازيلية-الأرجنتينية لحصر ومراقبة المواد النووية) إنه، في غضون خمسة عشر عاماً منذ إنشاء الهيئة البرازيلية-الأرجنتينية لحصر ومراقبة المواد النووية، نجحت الهيئة في تطبيق النظام المشترك لحصر ومراقبة المواد النووية، الذي أنشئ بموجب الاتفاق ذي الصلة بين جمهورية الأرجنتين وجمهورية البرازيل الاتحادية، وهو الاتفاق الذي دخل حيز التنفيذ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. وقد تم في الشهر نفسه التوقيع على الاتفاق الرباعي، وهو الصك القانوني الذي ينظم العلاقة بين الهيئة والوكالة ويحدد أنشطة التعاون التي ينبغي تنفيذها فيما يتعلق بالضمانات النووية. وهذا الاتفاق يستند إلى النظام المشترك لحصر ومراقبة المواد النووية، ويهدف إلى تفادي الازدواجية غير الضرورية في الجهود.

١٣٧- وبعد خمسة عشر عاماً على إنشاء الهيئة، يمكن أن تثبت للعالم أنها قد اكتسبت خبرة كبيرة في تنفيذ ولايتها. وخلال ذلك الوقت، أصبحت منظمة ذات مصداقية عالية في تنفيذ الضمانات على المستوى الثنائي

وساهمت في النظام الدولي لعدم الانتشار. وهكذا فإنها قادرة على التأكيد على وجه اليقين أن كلا البلدين قد نفّذا أنشطتهما النووية في إطار الامتثال لجميع التزامات الضمانات وعدم الانتشار التي تخصهما. بيد أن ذلك لا يعني أن مهمة الهيئة قد بلغت الحد النهائي. بل إن الحفاظ على المنشآت النووية في كلا البلدين هو مهمة مستمرة وصعبة. ويدعم كلا البلدين هذا العمل عن طريق توفير الموارد البشرية والمالية والبنية التحتية المطلوبة من الناحيتين العلمية والتقنية.

١٣٨- وكان أحد أكبر التحديات التي واجهت الهيئة هو الحفاظ على نوعية عملها وعلى الكفاءة التقنية للعاملين في أجهزتها الفنية وللمفتشين التابعين لها. وهكذا، فإن الهيئة تعكف منذ بداية إنشائها على تطوير برنامج تدريبي مكثف، وذلك تماشياً مع المفاهيم المتغيرة باستمرار في مجال التكنولوجيا والضمانات. كما تم فتح باب هذا البرنامج التدريبي لمفتشي الوكالة، مما سهَّل استخدام إجراءات مشتركة لمراجعة السجلات المحاسبية ومعدات التشغيل وإجراء عمليات التفتيش. وكانت الأرجنتين والبرازيل قد شدَّدتا في مناسبات مختلفة على أهمية التحسين المستمر لفعالية وكفاءة عمل الهيئة والوكالة لتفادي الازدواجية في جهود التفتيش.

١٣٩- وخلال الدورة السابقة للمؤتمر العام، أبرزت الهيئة العمل المضطلع به من جانبها ومن قِبَل الوكالة واللجنة الوطنية للطاقة النووية في البرازيل بهدف وضع نهج ضمانات لأول محطة تجارية لإثراء اليورانيوم في البرازيل بموجب الاتفاق الرباعي. وفي ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٦، تم إقرار نهج الضمانات المذكور وجرى الاتفاق على أساس لتنفيذ نظام التفتيش. ومنذ ذلك الوقت، قدَّمت الهيئة العناصر اللازمة لاستكمال تركيب نظام المراقبة الذي تم التثبُّت من صحَّته والتحقُّق منه من قِبَل الوكالة. وقد قامت الهيئة، جنباً إلى جنب مع الوكالة واللجنة الوطنية للطاقة النووية في البرازيل، بتنظيم أول دورة تدريبية بشأن إجراءات التفتيش على محطة الإثراء، بما سيتيح بدء نفاذ نظام التفتيش غير المعلَن على تلك المنشأة. ويبيِّن ذلك ما يمكن تحقيقه من خلال الحوار المنفتح والبنّاء.

١٤٠- وفيما يتعلق بأنشطة المستقبل، سوف تعقد الهيئة اجتماعاً للجنتها الفرعية التقنية يومي ٢٦ و٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، بمشاركة الوكالة والسلطات الوطنية في الأرجنتين والبرازيل. ولما كانت الوكالة تأمل في تنفيذ نهجها الجديد للضمانات القائم على عمليات تفتيش عشوائية بعد إشعار قصير اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، فمن المأمول أن يسهِّل هذا الاجتماع إجراء مناقشات مثمرة مع السلطات الوطنية بشأن النقاط ذات الصلة بالنهج الجديد، وذلك لإحراز تقدُّم في تنفيذه. وهذا الاجتماع سيكون أيضاً محفلاً مناسباً لتبادل الآراء بشأن القضايا الأخرى المتصلة بالضمانات، مثل البث عن بعد فيما يتعلق بالوضع التشغيلي لأنظمة المراقبة الحديثة. وبما أنه تم تركيب أنظمة مراقبة مزوَّدة بتلك القدرات وقدرات أخرى للبث عن بعد في محطة إمبالس للقوى النووية في الأرجنتين والمحطة التجارية لإثراء اليورانيوم في البرازيل، فمن المأمول أن يهيئ الاجتماع المقبل الظروف المناسبة لاختبار البث عن بعد من أجل تيسير تنفيذ تلك القدرة في المستقبل القريب. وتأمل الهيئة أن يؤدي اجتماع اللجنة الفرعية إلى مبادرات ومبادئ توجيهية واضحة من شأنها أن تُيَسِّر استمرار كفاءة وفعالية تنفيذ الضمانات على الصعيد الإقليمي. والاتصالات المرنة بين الجهتين أساسية في هذا الصدد.

١٤١- وفي الختام، اعترف بمساهمة الدكتور جورغي أنطونيو كول، أول أمين للهيئة، الذي وافته المَنِيّة في غضون تلك السنة.

رُفِعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.